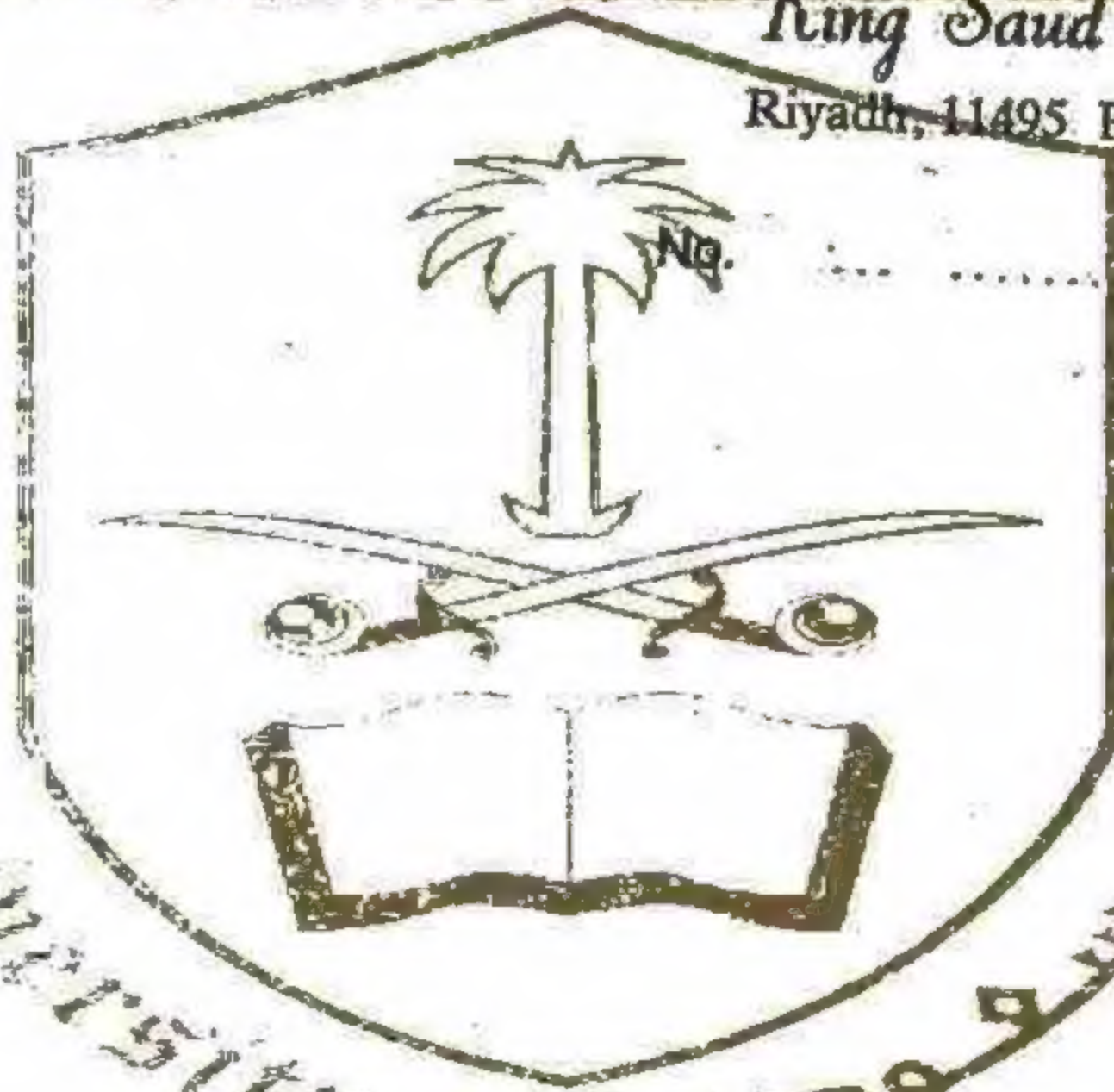


Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

Riyadh, 11495 P.O. Box 22480



جامعة الملك سعود

سنة التأسيس ١٩٥٧

33/3



(رسائل في الفقه ٢) تأليف ابن حجي ، سعيد  
ابن حجي - كان حيا سنة ١٢٤٢هـ وآخرين  
يخط سعد بن نبهان سنة ١٢٤٠هـ .

٣٢ في ١٦ س ١٥ مر ١٠ سم  
نسخة جيدة ، أوراقها منفرطة ، بها نقص  
في الأول وبالأشياء ، خطها نستعليق معتاد .  
مجاهير علماء نجد : ٢٨ ، ٣٣

٤٤٣٤

أ - المؤلف  
ب - الشارح  
ج - تاريخ النسخ  
د - فتاوى في  
الفقه .



King



Saudi

University



ل

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات

الرقم: ٤٤٢٤ - ف ١٩٦١  
العنوان: سأل في الفقه  
المؤلف: سعيد بن محمد بن عبد الوهاب  
تاريخ النسخ: ١٢٤٤ هـ  
اسم الناشر: محمد بن عبد الوهاب  
عدد الأوراق: ٢٠  
ملاحظات:

١٩٥٧



كانت المدة معلومة او مجهولة فهذا نكاح باطل وهذا قول عامة الصحابة  
والعلماء فقهاء ان قال اذا تزوجها بشروط ان يطلقها في وقت معين لم يصح  
النكاح سواء كان معلوما او مجهولا مثل ان يشترط علم طلاقها اذا قدم  
ابوها واخوها اشبه بنكاح المتعة انتهى وقال في الاقناع وشرحه  
وان شرط الزوج طلاقها في وقت ولو مجهولا فهو كالمتعة فلا يصح اشتق  
فقد علمت ان النكاح المسؤول عنه لا يصح وان كان كالمتعة والحالة هذه  
السادس اذا اشترى شخص من اخر سمنا ثم طلب منه الطلاق عارية  
فاعادها اياه فهل يجوز ام لا الجواب الظاهر لي والله اعلم انه لا بأس به لان  
ثم للتراخي والمهلة وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم بسم الله الرحمن الرحيم  
من سعيد بن يحيى الى الشيخ احمد بن عبد القادر الامجد الحفظ حفظه الله واسبح  
عليه الاله وحماه من الشرك والبدع واعانه على جهاد من ابتدع سلام عليكم ورحمة  
الله وبركاته اما بعد فوصل كتابكم وفهمنا خطاكم في مسألة اتخاذ الخطيب  
والامام في الجمعة وهل من استخلف بلا عذر ينكر عليه ام لا فالجواب وبالله  
التوفيق ما ذكرتم من الدليل ومن مذاهب الائمة الاربعة فهو ما نحن عليه  
وهو ان اتباع محمد صلى الله عليه وسلم ان الخطيب هو الامام لمدومته عليه وان  
الاستخلاف لعذر جائز عند الائمة الاربعة واما من استخلف لغرض  
فهل ينكر عليه ام لا فنقول هذا ينبغي على معرفة المنكر الذي يجب انكاره قال  
العلامة عبد الرحمن بن رجب الحنبلي رحمه الله في شرحه على الاربعين النووية  
والمنكر الذي يجب انكاره ما كان يوجب عليه فاما المختلف فيه فمن احبابنا  
من لا يوجب الانكار على من فعله مجتهد فيه او مقلدا المجتهد تقليدا  
سائغا واستثنى القاضي في الاحكام السلطانية ما ضعف فيه الخلاف



وكان ذريعة الى محذور متفق عليه كبريا الفضل التقليد فيه ضعيف وهو  
ذريعة الى ربا النساء المتفق على تحريمه وكنكاح المتعة فانه ذريعة  
الى الزنا وعن اسحق ابن شاذان ذكر ان المتعة هي الزنا سرا حيا  
وعن ابن بطلة انه قال لا يفسخ نكاح حكم باق قاض اذا كان قد تاء وتول فيه  
تأولا الا ان يكون قضى لرجل بعقد متعة او طلاق ثلاث في لفظ  
واحد وحكم بالمرأجة من غير زوج فحكم مردود على فاعله العقوبة  
والنكاح والمنصوص عن احمد بن حنبل رضي الله عنه الانكار على اللاعب  
بالشطرنج وانه يجد مشارب البين المختلف فيه مع انه لا يفسق  
بذلك عنده فدل على انه ينكر كل مختلف فيه ضعف الخلاف فيه لدلالة  
السنة على تحريمه ولا يخرج فاعله المتناول من العدة بذلك وكذا  
نص احمد على الانكار على من لا يتم صلاته ولا يقيم صليبه من الركوع وا  
لسجود ومع وجود الاختلاف في وجوب ذلك انتهى كلام بن رجب لمخصا  
وقال الشهاب احمد بن حجر الهيتمي وان يكون المنكر مجمعا عليه او يعتقد  
فاعله تحريمه او حله وضعفت تشبهت حد النكاح المتعة وقال  
النووي وغيره لا انكار في مختلف فيه لان كل مجتهد مصيب على المختار  
وعبارة القرطبي ما صار اليه امام ولد وجهه ما في الشرع لا يجوز من  
راي خلافه ان ينكره وهذا لا يختلف فيه انتهت وقال بن حجر ايضا  
لم ينزل الخلاف بين الصحابة والتابعين في الفروع ولا ينكر احد  
على غيره محتملا فيه وانما ينكرون ما خالف نصا او اجماعا او قياسا  
جليا والاولى امر وهي فاعل مختلف فيه بربا باحتة برفق وتلفظ  
على جهة النصيحة لان التحريم من الخلاف سنة اتفاقا ان لم يقع

في خلاف

في خلاف اخر او ينكر سنة ثابتة انتهى كلام بن حجر لمخصا فانظر الى قول  
ابن رجب فاما المختلف فيه فمن اصحابنا من لا يوجب الانكار على من فعل  
مجتهدا او متفلا المجتهدا **تقليدا** سايقا وقوله عن القاضي الاما ضعف  
فيه الخلاف وكان ذريعة الى محذور متفق عليه كبريا الفضل ونكاح  
المتعة وقول بن بطلة لا يفسخ نكاح حكم به قاض الحرة وقوله عن احمد انه  
ينكر كل مختلف فيه ضعف فيه الخلاف لدلالة السنة على تحريمه والى قول  
بن حجر وان يكون المنكر مجمعا عليه لاخره وقول النووي وغيره لا انكار في  
مختلف فيه وقوله عن القرطبي ما صار اليه امام ولد وجهه متلب في الشرع  
الحرة وقوله لم ينزل الخلاف بين الصحابة والتابعين في الفروع ولا ينكر  
احد على غيره الحرة ويؤيد ذلك انه لا يجوز نقض حكم الحاكم الاما خالف  
كتاب الله وسنة متواترة او احاد او خالف اجماعا قطعيا او اذا خالف  
قياسا جليا في احدي الرويتين عن احمد وفاقا لما لا كذا والشافعي فقد  
علمت رحمة الله انه لا ينكر الاما خالف كتابا او سنة او اجماعا او قياسا  
جليا على القول به او ما ضعف فيه الخلاف كما تقدم وانه لا ينكر على خطيب  
استخلف من يصلي يوم الجمعة بعد ما خطب هو لغير عذر وهذا والمذهب  
عند متاخرى الخالبة ما قاله صاحب الاقناع وغيره قال ولا يشترط لهما  
اي الخطبتين ان يتولاها من يتولى الصلاة ولا حضور الناييب الخطبة  
وهو الذي صلى الصلوة ولم يخطب والا ان يتولى الخطبتين واحد بل يستحب ذلك  
انتهى اذ انهم هذا فلا بد من معرفة المعروف والمنكر سمع بن مسعود رجلا  
يقول هلك من لم يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر فقال بن مسعود هلك



من لم يعرف بقلبه المعروف والمنكر يشير الى ان معرفته المعروف والمنكر بالقلب فرض  
لا يسقط عن احد من لم يعرفه هكذا وقال سفيان الثوري رحمه الله لا يامر بالمعروف  
ولا ينهى عن المنكر الا من كان فيه خصال ثلاث رقيق القلب بما يامر به عظم بآيئيه  
عند عدل بما يامر به عدل بما ينهى عنه عالم بما يامر به عالم بما ينهى عنه انتهى منه  
شرح بن رجب لمخصا قال بن حجر في كتابه شرح المبين المنكر هو ترك واجب  
او فعل حرام صغير كانت او كبيرة انتهى وقال صاحب النوار في كتاب الجهاد  
الثامن الامر بالمعروف والنهي عن المنكر اي الامر بالواجب والمنذر والنهي  
عن المحرمات والمكروهات انتهى وصلى الله على محمد الهادي واله وصحبه وسلم سئل  
الشيخ سعيد رحمه الله تعالى عن مسائل الاولى هل الاقالة لها خيار مجلس  
ام لا فالجواب وبالله التوفيق ليس لها خيار مجلس لانها ليست بيعا ولا معاينة  
وانما هي فسخ للعقد من اصله فلا فيها خيار مجلس ويجوز الاقالة في دين السلم حاكم  
بن المنذر لجماع من يحفظ عنه من اهل العلم لانها فسخ للعقد اذ قبض راس السلم  
السلم في مجلس الاقالة هذا المختار عند الموفق والشارح وصاحب المبدع وغيرهم  
يعني قبض راس السلم في مجلس الاقالة المشايخ اجازة الانسان نفسه او غيره  
بجزء من ثمنه او زرع او نخل قبل بدو صلاحها هل يجوز اخذه فالجواب  
يشترط معرفة الاجرة بما تحصل به معرفة الثمن بغير خلاف نعم لان صلوات الله عليه وسلم  
نهى عن استيجار الاجير حتى يبين له اجره رواه احمد لان يصح استيجار الاجير بطعا  
مد وكسوته روي عن ابي بكر وعمر وابي موسى رضي الله عنهم لما تقدم من قوله صلى  
الله عليه وسلم رحم الله اخي موسى الخرج شرع من قبلنا شرع لنا ما لم ينسج نسج ولا ان  
العادة جارية به من غير تكبير فكان كالاجماع ولان مقتضى على الظير وكذلك  
الظير

الظير اجماعا لقوله تعالى فان ارضعن لكم الاية وقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن  
وكسوتهن بالمعروف انتهى لمخصا من المبدع فقد علم السائل انه لا بد من  
معرفة الاجرة وانها لا تصح مجهولة الا في الظير بالنص وفي الاجير  
بطعامه وكسوته بدليل فعل الصحابة ولان مقتضى على الظير الثالثة  
عدم الصبي والمجنون هل هو في ماله او على عاقلة اخذه فالجواب عدم  
الصبي والمجنون اخطا لا قصاص فيه لانه عقوبة وغير المكلف ليس  
من اهلها والدية على العاقلة حيث وجبت في الخطا والكفارة في ماله  
في الخطا وما جرى مجراه انتهى وعبارة غيره وجناية الصبي والمجنون اخذه  
الاربعة اذ ادفع بغيره الى اخير برعاه مدة معلومة باجرة معلومة  
ثم هلك البعير باقة سما وبه اخذه ما الحكم فالجواب ينفسخ الاجارة بتلف  
المعقود عليه كدابة تلفت او عبدا لان المنفعة زالت بالكيفية بتلف  
المعقود عليه فانفسخت كتلف المبيع قبل قبضه وله احوال ثلثها ان تلف  
بعد ما مضى بعض المدة فنفسخ فيما بقي من المدة خاصة في الاصح انتهى مبدع  
وغيره لكن نقسط الاجرة بان يكون اجرها في الصيف اكثر من الشتاء والعكس  
الخامس المتقدم من الشجاج كالموضحة اذا كانت لم تبين حين الجناية ثم بانت  
بعد مدة بسبب معالجة الدواء هل يحكم بذلك ام لا فالجواب الموضحة هي التي  
توضح العظم اي تبدي بياضه اي تبرزه ولو بقدر راس براة وموضحة  
الوجع والراس سواء وفيها ان كانت من حر مسلم ولو انشى خمس من الابل حديث  
عمر بن حزم رواه الحنفية ولا يعتبر فيها لها المناظر فلو وضعت براس مسلم  
او ابرة وعرف وصوتها الى العظم كانت موضحة في الموضحة ما انتهى الى  
العظم انتهى كلامهم ولم يذكر واما البرز الدواء السادسة ما حد



الجائفة في القرب والبعد فالجواب قال وفي الجائفة ثلث الدية وهي التي  
تصل الى الجوف وهذا قول عامة اهل العلم والجائفة ما وصل الى باطن الجوف  
من بطن او ظهر او صدر او خرا او ورك او غيره فان جرحه في جوفه فخر  
جث من الجانب الاخر في جائفتان هذا قول اكثر اهل العلم قال  
بن عبد البر لا اعلمهم يختلفون في ذلك ولما روي ان رجلا رما رجلا  
بسهم فانقذه فقتل ابو بكر بثلثي الدية ولا مخالفة له فيكون اجماعا  
اخر جرحه انتهى معنى فقد علمت ان لا يعتبر القرب والبعد بل متى  
نفذ الى الجوف وجبت الدية الشايع اذا كان انسان في بلد وماله  
في اخرى هل الزكاة تتبع البدن ام المال فالجواب اذا كان في بلد وماله  
في آخر اخرج زكاة المال في بلدة اي المال نص عليه لان المال سبب الزكاة و  
ما زكاة الفطر فخرجه في البلد الذي هو فيه هكذا ذكره الفقهاء في كتبهم  
فسد واسد اعلم فاربك ويحرم تعاطيها عقدا فاسدا فلا يملك به ولا ينفذ  
النفذ تصرفه ويضمنه وزيادة بقيمة كالمقصود لا بالشئ انتهى اقناع وعبارة  
الكافي وكل موضع فسد العقد لم يحصل به ملك وان قبض لانه مقبوض  
بعقد فاسد فاشبه ما لو كان الشئ ميتة ولا ينفذ تصرف المشتري فيه  
وعليه رده بنمائه المنفصل والمتصل واجرة مثله مدة مقامه في يده  
ويضمن ان تلف او نقص بما يضمن به المقتضى لانه ملك غيره حصل في  
يديه بخلاف الشئ اشبه المقتضى انتهى وعبارته الانصاف ويحرم  
تعاطيها عقدا فاسدا فلا يملك به قال الشيخ يترجح ان يملك بعقد فاسد انتهى  
وفي الانوار حيث فسد البيع وحصل القبض لم يملك المشتري ولم ينفذ  
تصرفه فيه ولزم رد المودعة واجرة المثل وارث النقص ان نقص

واقفا

واقفا القيمة من القبض الى التلف ان تلف والزوايد مضمونة عليه ولو اتفق  
مدة لم يرجع وان جهل الفساد انتهى سئل ايضا رحمه الله عن هذه المسائل  
فاجاب عنها الاولى اذا وصى رجل بثلث ماله في الجهاد وعلى اقاومه الخ  
فالجواب وبالله التوفيق في الجهاد نصف الثلث وفي القرابة نصفه واما  
القرابة اذا لم يعين منهم احد فاهم اولاده واولاد ابنته واولاد جده واولاد  
جد ابنته ويستوي فيه الذكر والانثى ويدخل في الوصية الصغير والكبير  
والغني والفقر لكن من كان من هؤلاء وارث لم يعط شيئا الا ان يجزئ الورثة  
واما اهل بيعة العقار من الوصية ام لا فالظاهر والله اعلم ان كان في كلام  
الموصي ما يقتضي البيع او عدمه عمل به والا فهو كولي اليتيم يعمل فيه بالصلح  
للمن يبيع وعدمه مع ان الظاهر ان ترك بيع العقار واخذ جرة احض  
للموصي غالبا والله اعلم الثانية اذا كان لرجل ارض وفيها قطن وخضرا  
او زرع الخزة فالجواب لا اعلم شيئا يدفع صحة البيع من اصوله لكن الز  
بيع الاخضر لا يجوز بيعه الا بشرط قطعه في الحال الشالته اذا كانت  
له عبد وبيع عليه انسان شيئا الخزة فالجواب ما استند ان العبد بغير اذن  
سيده فهو في رقبة سيده او سيده كالجناية هذه هي المذهب  
عند الحنابلة وعند شيوخنا بدمتم يتبع به بعد العتق والله اعلم الرابعة  
اناس من اهل اليمن ياتون بعيش تجارا الخزة هل يدخل في الاحتكار المنهي عنه  
ام لا فالجواب لا يدخل ذلك لان الاحتكار من يشتري ولا يبيع مع حاجة الناس  
اليه فيضيق عليهم واما من يشتري ويبيع في الحال فالجواب لا يفسد  
محتكر الخامسة اذا وصى بالولد عينا فلفت العين هل لم يرجع  
فيها بالقيمة الخزة ام لا فالجواب لا يرجع لان الرجوع الوالد في هبة الولد شروط

وشر



ان تكون باقيه في ملك الابن فان خرجت عن ملكه بيع او هبة او وقف  
او ارث او غير ذلك لم يكن له الرجوع فيها وان تكون العين باقيه في تصرف  
الولد فان رهنها او افلس وجر عليه لم يكن للاب الرجوع فيها وان لا  
يتعلق بها رغبة لغير الولد مثل ان يهب ولده شيئا فرغب الناس في  
معاملته فدانيوه او مناهته فزوجه فليس للاب الرجوع وان تلف  
بعض العين او نقصت قيمتها لم يمنع الرجوع فيها ولا ضمان على الابن  
فيما تلف منها واصله علم السادسة هل الخلع طلاق او فسخ فاما  
الجواب وبالله التوفيق اذا كان الخلع سبب النشوز والى فيه بلفظ الخلع  
او الفسخ او المفادات ولم ينويه الطلاق كان فسخا لا ينقص به عدد  
الطلاق ولا يلحقها طلاق بحال وليس في الخلع رجعة في قول الاكثر ما  
انتهى هذا مذهب الحنابلة السابعة اذا اشترى شخص طعاما معلوما  
من اهل بيت المال من الزكاة وقد جبو بعضه وبعضه عند اهله  
هل يصح هذا البيع ام لا فالجواب من شروط البيع ان يكون معلوما  
برؤية او صفة فاذا اعد ما لم يصح البيع لانه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع  
الغرر رواه مسلم فما علم منه برؤية او وصف صح وما لا فلا الشا  
منه اذا قسم رجلا ان شقصا من ارضه وبقي بينهما الطريق والبير  
ثم باع احدهما فليس هل للاخر الشفعة اذا كان بينهما الطريق والبير  
او البئر وحدها ام لا فالجواب المسئلة فيها خلاف قديم فمد  
هب اصحاب الراي ان الشفعة تجب بالجوار وقتل تجب الشفعة  
بالشركة في مصالح عقار اختاره الشيخ تقي الدين وصاحب الفتاوى  
وهو رواية عن احمد واختارها الحارثي وهذا الصحيح الذي

يتعين

الابن

الخلع

الشرعية

يتعين المصير اليه انتهى انصاف فاذا اتفق الجوار والشركة على الطريق  
والبير وجبت الشفعة على هذا القول ولا يبعد هذا لان الطريق لم  
تصرف بالكليد واما الشربة وحده فلا شفعة به واصله علم وسئل  
ايضا عن هذه المسائل فاجاب الاولى اذا سلم للماء موم قبل سلام امامه  
اخذه فالجواب اذا سلم قبل تمام صلوته فهو الم تبطل روايته واحده قاله  
في المعني فاذا ذكر قريبا منها وسجد للسجدة كان اما ما وان كان  
ماء موما يحمل الامام سهوه هذه المسئلة لان صلواته تمت ولم يبق  
عليه الامتبا بعد امامه في السلام فصلاته حينئذ صحيح الثانية  
اذا باع احد الشريكين اخذه فالجواب الزيادة المنفصلة والحالة هذه  
كالغلة والاجرة للمشتري لاحق للشفيع فيها لانها حدثت على ملك  
المشتري الثاني اذا اجر الارض اخذه فالجواب تصح اجارة الارض  
بطعام معلوم من غير الخارج منها عند الاكثر وكذا بالتبن مع الطعام  
بشرط ان يكون معلوما بما يعرف به قدره وكذا يجوز ان كان بسهم من  
تبنها كالمزارعة ولان التبن من العروض واصله علم السرعية هل  
يجوز بيع النوى بالتمر او بالبر نساهم لا فالجواب نعم يجوز لان ما  
انعدم فيه الطعم فلا ريب فيه رواية واحدة وهو قول اكثر اهل العلم وذلك  
كالتبن والنوى والقت والماء والطيب ونحو ذلك قاله في الشرح الكبير  
انتهى فعلى هذا يجوز بيع النوى بالتمر وبالبر ونحوهما نساهم لان النوى  
لا يدخل الربا واصله علم وصلى الله على محمد واله وصحبه وسلم سئل الشيخ محمد  
رحمه الله تعالى عن هذه المسائل فاجاب المسئلة الاولى العاقل الذي يعقلون

بالتبن



في الدية ما حدهم الذي ينتهون اليه في البعد والقرب فالجواب وبالله التوفيق  
 لا خلافا بين اهل العلم في ان العاقلة العصباء وان غيرهم من الاخوة من الام  
 وسائر ذوي الارحام والزوج وكل من عدا العصباء ليس هم من العاقلة ولا  
 العصباء من العاقلة بعد والوقر يورث من النسب والولا وهذا قال عمر  
 بن عبد العزيز وحماد ومالك والشافعي ولا اعلم عن غيرهم خلافا ولا  
 يعتبر ان يكونوا ورثين في الحال بل حتى كانوا يرثون لولا الحجب عقلا  
 الى ان قال وليس عاقل من العاقلة ولا صبي ولا زليل عقل حمل شيء  
 من الدية اكثر اهل العلم انه لا مدخل لاحد من هؤلاء في تحمل العقل  
 قال ابن المنذر اجمع كل من حفظ عنده من اهل العلم على ان المرأة والصبي الذي  
 لم يبلغ لا يعقلان واجمعوا على ان الفقير لا يلزم شيء وهذا قول مالك  
 والشافعي واصحاب الرأي انتهى ملخصا من المغني فقد علمت ان العاقلة  
 العصباء الذين يرثون بالنسب وانهم يعقلون وان حجبا وان الفقير  
 والصبي لا عقل عليهم الشايد عورة المرأة اذا اجنبت عليها اهل الرجال  
 النظر اليها من غير ذوي محارمها كالنظر للطبيب عند الحاجة ام لا  
 الجواب نعم لانه لا علم ان الطبيب اسم للعالم بالطب وهو في الاصل الحاذق  
 في الامور ويعرف العلة بالتأمل وغيره قال الفقهاء في تحريم نظر الرجل  
 الى الاجنبية ولطبيب نظر لمسا ما تدعو الحاجة الى نظره وليس  
 من جميع بدنها من العورة وغيرها وليكن ذلك مع حضور محرم او  
 زوج انتهى الثالث اذا اجنبت الزوج على زوجته والقتل جنيها  
 ميتا هل تجب الغرة ولا يرث منها ام لا فالجواب اذا ارثت الحامل  
 دواء فالقتل جنيها فعليه غرة عيدا او امته لا يرث منها شيئا

لان

لان القاتل لا يرث المقتول وتكون الغرة لسائر ولهم شئ وعليها عتق  
 رقبة وليس في هذا اختلاف بين اهل العلم فعليه ولو كان الحاني  
 المسقط الجنين ابا او غير ومن يرثه فعليه غرة لا يرث منها شيئا  
 ويعتق رقبة وهذا قول الزهري والشافعي وغيرهما قاله في المغني  
 الرابعة اذا قتلت امرأة حامل خطا هل تجب الغرة والدية  
 مع ام لا فالجواب ولو قتل حاملا فلم تسقط جنيها فلا شيء  
 فيه لانه لا يرث حكم الولد لا يخرج منه انتهي اقناع وشرحه وعبارة  
 الكافي وان قتل حاملا فلم تسقط لم يضمن جنيها لعدم اليقين لحملها  
 انتهى وكذا قال الزركشي وغيره وكذا قال ابن المقرئ الشافعي في شرح  
 الارشاد فقد علمت ان قاتل الحامل ليس عليه الا الدية اذا لم يسقط  
 جنيها الخامس اذا دفع ولي الامر كاة اهل بلد الى امير تلك البلد  
 او بعضها النوايب وما يتعلق به واراد المعطي ان يعطي غيره ممن ليس  
 من اهلها هل تخل للمعطي الثاني كما اذا دفع الى المسكين فاهدي الى  
 الغني ام لا يجوز فالجواب وبالله التوفيق اعلم ان الله تقم حصة الزكاة  
 في ثمانية اصناف بقوله انما الصدقات للفقراء الايد وهذا اجماع قال الموفق  
 وغيره من الحنابلة واربعه ياخذون اخذوا مستقرا لا يرجع عليهم شيء  
 الفقراء والمساكين والعاملون والمؤلفون لانهم ملكوها ملكا مستقرا  
 واربعه ياخذون اخذوا مراعاة الرقاب والغارمون والغرة وبين السبيل  
 ان صرفوه فيها اخذوا له والا استرجع منهم وكذا ان فضل مع شيء  
 بعد قضاء ما اخذوا له استرجع منهم فقد علمت ان الاصل ان  
 يرثه المتقدمون وهم الفقراء والمساكين والعاملون والمؤلفون



ما اخذ ومن الزكاة فعلى هذا يكون جميع التصرفات فيه ولا يحرم على غيرهم  
ما اخذ منهم هبة او صدقة او خوها والله اعلم السادس اذا سلم انسان  
الى اخر في نخل او زرع او غيرهما من الثمار بعد بدو صلاحه وحلول بيعه  
هل هو مسلم صحيح ام لا يجوز التبعين ولو قد بدا فيه الصلاة الحرة فالجواب  
وبالله التوفيق اذا سلم في ثمرة بستان بعينه او قرية صغيرة او في نتاج  
نخل بني فلان او غنم لم يصح لانه لم يامن تلفه وانقطاعه اشبه ما لو  
اسلم في شئ قدره بكمال معلوم او صبحه بعينه دليل الاصل ما روي عنه  
النبي صلى الله عليه وسلم انه اسلف اليه يهودي من ثمر حائط بني فلان فقال النبي  
صلى الله عليه وسلم اما من حائط بني فلان فلا رواه ابن ماجه ورواه الجوزجاني  
وفي المترجم قال اجمع العلماء على كراهة هذا البيع قال بن المنذر المنع  
منه كالاجماع لاحتمال الجايح ونقل ابوابه وغيره يصح اذا بدا صلاحه  
واستخصد ويعارضه ما سبق انتهى مبدع وعبارة الشرح الكبير وقال  
بن المنذر ابطال السلم اذا سلم في ثمرة بستان بعينه كالاجماع من  
اهل العلم منهم الثوري ومالك والشافعي والاوزاعي واسحق واصحاب  
الراي انتهى وذكر في الكافي وغيره نحو ذلك فقد علمت ان العقد المثل  
عند ليس بصحيح وان الخلاف فيه ضعيف والله اعلم السابعة نصاب  
السرقه الذي نفقه ثلاثة دراهم او ربع دينار وقدر واميتي الد  
وهم في نصاب الزكاة واحدا وعشرين راي لا فعلى ما يقدر نصاب  
السرقه الا ان من الجرد والذهب والفضة فالجواب نصاب السرقه  
في قدره اختلاف كثير ومعرفة الدينار وهو المشقال والدرهم  
ايضا صعبه لتغير التقدين وزنا وغشا ونقص حب الشعير

الذي

الذي يعرف به المشقال والدرهم والجرد عرض من العروض ليست من  
التقدين والحدود تدربوا بالشبهات فنقول السابعة علم وصلى الله عليه وسلم  
وسئل ايضا رحمه الله فاجاب الاول اذا غني على الهلال ليلة الثلاثاء من  
شعبان على اهل بلد فلم يروه وراوه غيرهم واصبحوا مغطين في جامع رجل  
اهله فما حكمه فالجواب وبالله التوفيق المسئلة فيها خلاف في مذهب  
الحنابلة هل يجب صوم يوم الثلاثاء اذا حال دون منظره غيم او قتر  
وخوها ام لا فعن احمد يجب صومه وهو مذهب المتأخرين وعنه  
لا يجب صومه ولا يجزيه عن رمضان ان صامه وهو قول ابي حنيفة  
ومالك والشافعي وكثير من اهل العلم لقوله صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤ  
يترو وافطروا لرؤيتهم فان غم عليكم فاكلوا شعبا من ابلين يوما متفق  
عليه ولفظه للخاري ولان يوم شاك منه عن صومه واختاره الشيخ  
تقي الدين وقال هو مذهب احمد المنصور عنه وقال في الاقناع وان حال  
دون منظره غيم او قتر وخوها ليلة الثلاثاء من شعبان لم يجب صومه  
قبل رؤيته هلاله او اكمل شعبان ثلاثين نصا ولا تثبت بقية توابعه  
واختاره الشيخ تقي الدين واصحابه اجمع انتهى قوله ولا تثبت بقية توابعه  
يعني وجوب الكفارة بوطي فيه وحلول الاجال والمعلقات وتمام عدد  
النساء ونحو ذلك اذا ثبت هذا فاعلم ان الجامع المسؤل عنه لا كفارة  
عليه وانما عليه الصوم لانه اذا رآه اهل بلد لزم الناس كلهم الصوم اي  
قضا ذلك اليوم لقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه والله اعلم  
مسألة قال في الاقناع وتجه ولطيف نظر ولمس ما دعا الحاجة  
الى نظره ولمسه حتى فرجها لان ذلك موضع حاجة وليكن ذلك مع حضور

حاشية  
ان السارق  
في اليوم  
الذي



محرم او زوج لانه لا يؤمن مع الخلوة موافقة المحظور لقوله صلى الله عليه وسلم  
لا يخلو رجل بمرأة الا كان الشيطان ثالثهما متفق عليه ويستتراما عدا  
موضع الحاجة انتهى ملخصا وعبارة المفتي بياح للطبيب النظر الى ما  
تدعو اليه الحاجة من بدنها من العورة وغيرها انتهى وعبارة الكافي  
ويجوز للطبيب النظر الى ما تدعو الحاجة الى مداواته من بدنها حتى  
الفرج انتهى وعبارة الروض ولشاهد ومعامل نظر وجهه ولمس ما دعت  
الحاجة اليه انتهى وسئل ايضا رحمه الله عن مسائل الاولى ما قول العلماء  
في رجل تزوج امرأة فطلقها قبل ان يدخل بها اعني الجماع ثم تزوجها بعده  
اخر فطلقها قبل ان يدخل بها هل تجوز الاول ام لا الجواب لا تخل لان  
كان طلقها ثلاثا بكلمة واحدة لعدم تمام شروط نكاح الثاني وان كان  
طلقها اعني الاول دون الثلاث حلت له الثانية اذا اعتق العبد وتحت  
امته ولم تعتق هي ما الحكم الجواب قال في الانصاف لو اعتق العبد وتحت  
امته فلا خيلولة على الصحيح من المذهب وقاله الموفق والشارح لان الكفاية تعتبر  
فيه لا فيها انتهى وكذا قال في المفتي والافناء فقد علمت انه لا بأس باستدامة  
النكاح لهما الثلاث طلاق البتة هل المراد بجمع الثلاث بكلمة واحدة  
او غيره قال في المطلع وبتة بمعنى مقطوعة يقال طلقها ثلاثا برة وفي  
حديث فاطمة بنت قيس ان ابا عمر وطلقها البتة وهو غائب وفي رواية  
طلقها ثلاثا الحديث متفق عليه قال ابن دقيق العيد على هذا الحديث  
ما نصه ان لفظة البتة يعبر بها عن طلاق الثلاث دفعة واحدة عن  
طلق بجمع الثلاث السر اربعة اركان عند لزوم اربعة نسوة  
فطلق واحدة بالثلاث واراد ان يتزوج رابعة والتي تطلق ثم تزول

في العدة

في العدة هل تجوز ام لا الجواب مذهب احمد بن حنبل والي حنيفة لا تجوز  
حتى تنقضي عدة المطلقة فيتزوج رابعة ان شاء قال في الاقناع وشرح  
ومن طلق واحدة من نهائية جمعه لم يجز ان يتزوج اخرى حتى تنقضي  
عدتها ولو كانت بائنا لان المعدة في حكم الزوجة انتهى ولان لا تجوز  
ان يجتمع ماءه في رحم خمس نسوة وهذا المفتي به عندنا الان ومذهب  
مالك والشافعي بخلافه في البائنة وقال في الاقناع ايضا وشرح حديث  
ما مات واحدة منهن جاز في الحال انتهى الى الخامسة اذا استأجر انسان  
لرضا بطعام معلوم وقطعة من ارض معلومة هل يصح ام لا الجواب  
اذا تمت شروط الاجارة صح ان كان المراد رقبته الارض لان الارض من  
العروض وان كان المعنى على حذف مضاف تقديره وزرع قطعة من ارض  
لم يصح لانه من المخابرة المنهي عنها ولان يعود لجهالة الاجرة السادسة  
اذا كان رجلان شريكان في شجرة نخل واحتاج احدهما الى اخذ ثمرة تخل  
بعضها تمر وبعضها يسر وقال الشريكة اذا صدم النخل فخذ قيمتها تمرا  
هل يصح ام لا الجواب قد ذكر العلماء انه تجوز قسمة الثمار خروصا ولو  
كانت الثمار على شجرة قبل بدو صلاح اي الثمر ولو بشرط التيقن وانه  
يجوز تفرقهما قبل القبض لانها افرز حق لا بيعا واما المسئلة المسؤل  
عنها فلا تجوز لانها في الحقيقة بيع وهو غير صحيح السابعة هل الان  
وان علا والابن وان سفل من العاقلة ام لا الجواب المسئلة فيها روايتان  
عن احمد بن حنبل المذهب عند متأخري الحنابلة انهم من العاقلة لانهم  
احق العقوبة بمرأته فكانوا اولي بقتلها ولحديث عمرو بن شعيب  
وهو مذهب مالك والي حنيفة الثامنة وهل احصان الامه من قبل



أقامته الحرة عليها إذا زنت الاسلام أم التزويج الجواب قال في المغني إذا زنت  
العبد أو الأمة جلد كل واحد منهما خمسين جلدة ولم يغربا بكرين كانا  
أوثيبين في قول أكثر الفقهاء منهم عمر وعلي وابن مسعود والحسن  
والنخعي ومالك والأوزاعي وإبي حنيفة والشافعي انتهى ثم ذكر اختلاف  
العلماء في المسئلة وأصلها قوله تعالى فاذا حصن الأية وقد استدل  
لوالما ذكرنا بقوله تعالى فعليه نصف ما على المحصن من العذاب  
والعذاب الجلد منه فيصرف النصف لدون غيره وبقوله صلى  
الله عليه وسلم لعلي إذا تعالت من نفاسها فاجلدوها خمسين رواء  
عبد الله بن أحمد ورواه مالك عن ابن عمر وعموما الأحاديث التي  
وردت في إقامة الحد على الماء **الثاسعة** رجل أصاب ثوبه  
نجاسة وعدم الماء فصلى بها هل يعيد إذا وجد الماء أم لا الجواب  
قال الشيخ تقي الدين أما التيمم للنجاسة على الثوب فلا نعلم به قايلا  
من العلماء وإن كانت النجاسة في البدن فهل يتيمم لها فيه قولان  
هما روايتان عن أحمد أحدهما لا يتيمم لها وهذا قول جمهور العلماء  
كما لك وإبي حنيفة والشافعي إلى أن قال لما كان غزاة عن أن النجاسة  
سقط وجوب انالتها وجازت الصلاة معها بدون تيمم انتهى لمختصا  
وقال في الكافي في وجوب الاعادة روايتان أحدهما لا تجب لقوله عليه السلام  
التراب كافيك مالم تجد الماء وقياسا على التيمم والأخرى تجب الاعادة  
انتهى فقد علمت أن **الراجح** أن من صلى بالنجاسة والحالة هذه لا يعيد  
وإن لم يتيمم عنها العاشرة ما حكم من فعل الواط وإبي حنيفة  
فالجواب أجمع هل العلم على تحريم الواط وأما حكمه فاختلفت

الرواية

الرواية عن أحمد فعند ان حده الرجم بكرا كان أو ثيبا وهذا قول علي  
وبن عباس وجابر وغيرهم ومالك وأحمد في قول الشافعي والرواية الثانية  
حد حده الزنا وبه قال بن المسيب وغيره ووجه الرواية الأولى قوله  
صلى الله عليه وسلم من وجد ثوبه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل وال  
لمفعول به رواه ابوداود وفي لفظ فارق جمهور الأعلو والأسفل  
ولأن الصحابة لجعوا على قتله وإنما اختلفوا في صفته انتهى لمختصا المغني  
وقال الشيخ تقي الدين في جواب له وفي السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم  
من وجد ثوبه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به وهذا  
اتفق الصحابة على قتلهما جميعا لكن تنوعوا في صفة القتل فذهب  
جمهور السلف والفقهاء إلى أنها يرجمان بكرين كانا أو ثيبين حرين  
كانا أو مملوكين أو كان أحدهما مملوكا للآخر واتفق المسلمون على  
أن من استحلها من مملوك أو غيره أنه كافر مرتد انتهى وإنما ثبت هذا  
الحديث بئسنة أو إقرارا كالزنا سواء وأما من أتى بهيمة فهو يعزر  
ويباعد في تعزيره ولا حد عليه روي ذلك عن ابن عباس وحماد ومالك  
وأصحاب الرأي وهو قول الشافعي وتقتل البهيمة ويكره أكلها وإنما  
ثبت هذا التعزير بشهادة رجلين أو إقراره ولو مرة إلى  
دية عشرة ما معنى قوله عليه السلام لا قطع في ثمر ولا كثر رواه ابوداود  
وأحمد والترمذي وابن ماجه مالك في الجواب أكثر جمار النخل والجار  
بالضم والتشديد شجر النخل الذي في جوفه وجمرت النخل قطعت  
جمارها **الثانية عشر** ما الفرق بين المختص والمشتهر الجواب



السرقة اخذ مال محترم على وجه الاختفاء فلا قطع على منتهب وهو الذي  
 ياخذ المال على وجه الغنيمته لما روى جابر بن فروعا قال ليس على منتهب  
 قطع رواه ابو داود ولا على مختلس والاختلاس نوع من الخطف وا  
 لنهب وانما الاختفاء في ابتداء اختلاسه انتهى من الاقناع وشرحه **المرأة**  
 لثلاثة عشر اذا اشترطت المرأة طلاق ضررتها فالصحيح انه باطل للنهي  
 صلى الله عليه وسلم ان تشترط المرأة طلاق اختها رواه البخاري والنهي  
 يقتضي فساد المنهي عنه وعند متأخري الحنابلة انه صحيح للزوجة  
 بمعنى ثبوت الخيا بها بعده ولا يجب عليه الوفا به بل يسن الراجعة  
 عشر اذا اقر المريض في المرض المخوف بشئ لوارث او غيره وارث  
 هل يصح ام لا الجواب قال في الشرح ويصح اقرار المريض في  
 المرض المخوف بغير المال وان اقر بالدين لا يرثه صح حكاية المأذ  
 اجماعا وان اقر لوارث لم يقبل الا بینه وقال عطاء والحسن واسحق  
 يقبل وقال مالك يصح الا ان يقيم الا ان يقر لزوجته بمهر مثلها فاقل  
 فيصح في قول الجميع الا الشعبي انتهى **الخامسة** عشر اذا شهد رجل  
 عدل ان فلانا وكل فلانا على تزويج ابنته فزوجها ثم انكر الموكل  
 هل تمضي شهادته ام لا الجواب للولي ان يوكل من يزوج موليته  
 قال في المغني ولا يعتبر في صحة الوكالة اذن المرأة في التوكيل ولا  
 يقتصر الى حضور شاهدين لان اذن من الولي في التزويج فلم  
 يقتصر الى اذن المرأة ولا الى الاستهاد كما في الحاكم انتهى لكن لابد من  
 اذنها للتوكيل فقد علمت ان اذن التوكيل صح وان لم يشهد

والاشهاد

ولنا انه قول من سمي من الصحابة ولم يعرف لهم مخالف في عصرهم فكان  
 اجماعا وقد روى ليث بن ابي سليم عن الحكم بن قيس قال اجمع اصحاب  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم على ان العبد لا يملك اكثر من اثنتين وثلاثين  
 هذا ما روى الامام احمد باسناده عن محمد بن سيرين ان عمر بن الخطاب  
 الناس كم يتزوج العبد فقال عبد الرحمن بن عوف اثنتين وطلاقه  
 اثنتين فدل هذا ان ذلك كان يخص من الصحابة وغيرهم فلم ينكر وهذا  
 يخص عموم الامة على ان فيها ما يدل على ارادة الاحرار وهو قوله تعالى او  
 ما مملكت ايمانكم ونفارق النكاح الماكول فانه مبني على التفضيل وهذا  
 فارق النبي صلى الله عليه وسلم فيه امته ولان فيه ملكا والعبد يتقص في  
 الملك عن الحر انتهى وكذا قال في المغني والاقناع وشرحه وهذا مذهب  
 احمد فعلى القول الاول الذي عليه اكثر العلماء وهو مذهب الايمه الاربع  
 خلا ما لا يفرق بينه وبين ما زاد على اثنتين فيختار منهن اثنتين  
 ولا يطلق الحاكم عليه بخلاف المولي وعلى القول الثاني هو مذهب مالك  
 لا يفرق بينه وبين ما زاد على اثنتين والله اعلم **المسألة الثالثة** اذا  
 اكره رجل على طلاق امرأته بالضرع فطلق واحدة او اكثر على ثلاث  
 بالضرع فطلق ثلاثا هل يقع طلاق ام لا الجواب وباسد التوفيق قال  
 في الاقناع وشرحه ومن اكره على الطلاق ظلما بما يوليه كالضرع والحنق  
 والحبس ونحوه مع الوعيد فطلق تبعاً لقول مالك لم يقع طلاقه رواه  
 سعيد وابو عبيد عن عثمان وهو قول جماعة قال ابن عباس حين



يلزم للصوم فطلق ليس بشيء ذكره النجاشي وقوله عليه السلام  
 ان الله وضع عن امتي الخطايا والنسيان وما استكرهوا عليه رواه ابن  
 ماجه والدارقطني قال عبد الحق اسناده متصل صحيح وعن عاصم  
 قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا طلاق ولا اعتاق في  
 اغلاق قال ابن المنذر هو المحفوظ والاغلاق الاكراه لان المكر مغلوق  
 عليه في امره مضيق عليه في تصرفه كما يغلق الباب على الانسان وخرجه  
 بقوله ظلمنا مالوا كره بحق كاكراه الحاكم للمولى على الطلاق بعد  
 التريص اذ المليف وقوله مع الوعيد تبع فيه الشارح وغيره الى  
 ان الضن وما عطف عليه انما يكون اكراه مع الوعيد لان الاكراه انما  
 يحقق بالوعيد وظاهر التقييد والمنتهى وغيرهما ان الوعيد ليس  
 بشرط مع العقوبة الى ان قال وان هده فادفع ايقاع ما هده  
 به بما يضره ضررا شديدا كضرب شديد وحبس في مال كثير واخراج  
 من الديار ونحوه يغلب عاظمه وقوة ما هده به ويخرج عن  
 دفعه والهيب منه والاختفاء فهو اي التهديد بشرط طه اكراه فلا  
 يقع الطلاق معه بشرط انه انتهى كلام صاحب الاقناع وشرحه ملخصا  
 وذكر في الكافي والشرع والتوضيح نحو ما ذكره وقال في الافصاح للو  
 زين ابن هبيرة واختلفوا في طلاق المكر وعناقه فقال ابو حنيفة  
 يقع وقال مالك والشافعي واحمد لا يقع اذ انطق به دافعا عن  
 نفسه انتهى فقد عرفت رخص الله ان طلاق الرجل المستوا عنه لا يقع  
 والله اعلم

والله اعلم وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم بسم الله الرحمن الرحيم فأيده  
 في العدل في الرعية عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ما من أمير على  
 عشرة الا وهو يجي يوم القيمة مغلول يده الى عنقه حتى يكون  
 علمه هو الذي يطلقه او يوثقه وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه لبعض خلفائه  
 اوصيك ان تخشى الله في الناس ولا تخش الناس في الله وقال عمر بن  
 عبد العزيز لبعض جلسائه اني اخاف الله فيما تقلده وهذا  
 واضح لان الخاف من الله ما مؤن الحيف كالذي روي عن عمر بن الخطاب  
 انه قال لا يي مريم السلوي وهو الذي قتل اخاه زيدا واسداني لاجله  
 حتى غلب الارض الدم قال فتعني ذلك حقا قال لا قال فلا صبر انما  
 اسى على احب النساء وحكي ان ابا الرشيد حبس ابا العتاهية فكتب  
 على حائط الحبس هذه الايات اما وابدان الظالموم وما زال المني هو الظلم  
 الى ديان يوم الدين تمضي وعند الله تجتمع الخصوم سيعلم المعاد  
 اذ التقينا عند المليك من المظلوم فاخبر الرشيد بذلك فبكى بكاء  
 شديدا ودعا ابا العتاهية فاستجله ووهب له الف دينار واطلقه  
 واما عدل السلطان مع رعيته فاتباع الميسور وحذف المعصور  
 وترك التسلط بالقوة واتباع الحق في السيرة روي عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 عليه وسلم انه قال اشد الناس عذابا يوم القيمة من اشرك الله في سلطانه  
 فجاءه حكمه وقال لبعض البغاة افر الاشياء منكم القوم وانفذ  
 السهام دعوة المظلوم فأيده في معرفة اوقات الصلوة



لأنها من شروطها قال يحيى بن محمد بن هبيرة الحنبلي الوزير رحمه الله كتابه  
المسمى الافصاح الذي وضعه لما اجمع عليه العلماء وما اتفق عليه الائمة الاربع  
وما اختلفوا فيه من مسائل الفقه واختلفوا في وقت وجوب الصلوة فقال  
مالك والشافعي واحمد يجب بآول الوقت وقال بعض اصحاب ابي حنيفة  
يجب بآخرة واجمعوا على ان آول وقت الظهر اذا زالت الشمس وان لا يجوز  
ان يصلي قبل الزوال انتهى وقال الامام موفق الدين محمد بن عبد الله بن احمد  
ابن قدامة المقدسي الحنبلي في كتابه الكافي الاوّل في الظهر لما روى  
ابو بركة الاسلمي قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الظهر في ثوب  
عونها الاوّل حين تدحض الشمس يعني تزول متفق عليه وآول  
وقتها اذا زالت الشمس وآخرة اذا صار ظل كل شيء مثله بعد الفجر الذي  
زالت الشمس عليه لما روى يحيى بن عيسى بن النعمان بن عبد الله بن حنبل  
عند البيت مرتين فصلى في الظهر في المرة الاوّل حين زالت الشمس  
والفي مثل الشراك ثم صلى في المرة الاخرة حين صار ظل كل شيء مثله  
وقال الوقت ما بين هذين رواه ابو داود والترمذي وحسنه ويعرف  
زوال الشمس بطول الظل بعد تناهي قصره انتهى وقال الشارح يعني  
صاحب الشرح الكبير على المقتنع والظاهر هي الاوّل ووقتها من زوال  
الشمس لان يصير ظل كل شيء مثله بعد الذي زالت عليه الشمس ومعنى  
زوال الشمس ميلها عن وسط السماء وانما يعرف ذلك بطول ظل  
بعد تناهي قصره لان الشمس حين تطلع يكون الظل طويلا وكما  
ارتفعت

ارتفعت الشمس قصر فاذا مالت عن كبد السماء وشرع في الطول فذلك  
زوال الشمس فمن اراد معرفة ذلك فليقدم ظل شيء ثم يصير قليلا  
ثم يقدم ثانيا فان نقص لم يتحقق وان زاد فقد زالت وكذا ان لم  
ينقص لان الظل لا يقف فيكون قد نقص ثم زاد وتجيّلها في غير  
الحر والقيم افضل بغير خلاف علماء وسخت تأخيرها في شدة الحر قال  
القاضي انما يستحب الا براد بثلاثة شروط شد الحر وان يكون في البلاد  
الحارة ومساجد الجاهل فاما صلاة الجمعة فلم ينقل انه صلى الله عليه وسلم  
آخرها بل كان يجعلها في العصر وهي الوسطى واول وقتها من خروج وقت  
الظهر وآخرة اذا صار ظل كل شيء مثليه سوى ظل الزوال ان كان انتهى  
افناء وهو قول مالك والشافعي وعند مالك تصغر الشمس قال ابن عبد  
البراجم العلماء ان صلى العصر والشمس بضاء فنية فقد صلاها  
لوقتها وتجيّلها افضل بكل ما انتهى وقال في الكافي وتجيّلها  
افضل بكل حال لقول ابي بركة في حديثه كان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يصلي العصر ثم يرجع احدا الى رحله في اقصى المدينة والشمس  
حيث متفق عليه انتهى وقد نظم بعض العلماء معرفة وقت الظهر  
والعصر فقال يا سائل عن زايده الظل والقصر وظل زوالها  
وعفا العصر فخذ انت عودا اذا عندك طولك كشبر وان  
زاد عن سطر الشبر ومن بعد فاضرب باربعه سوية فيكون  
الظل في دايمة الدهر فان زال في نقص فزده بنقصه الى ان تراه واقفا



زائد القدري فأقول وقت الزوال زيادة وحين زوال الشمس من أول  
الظهر وكن عارفا للظل كم قدمضي لتعلم تحقيق الصواب من القدر  
وضف سبعة الأقدام فوق الذي مضى فذكر حق أول الوقت للعصر انتهى  
وقال في الأقسام طول ظل كل انسان سبعة أقدام بقدم نفسه تقريبا  
الآن قد علم انتهى فقد عرفت رحمة الله تعالى من أن أول وقت الظهر  
الزوال بالاجماع وإن الزوال يعرف بطول الظل بعد تنامي قصه وإن  
آخره إذا صار ظل كل شيء مثله بعد ظل الزوال وإن تعجلها الاستتي  
وإن أول وقت العصر من حين خروج وقت الظهر وإن تعجلها الفصل  
بكل حال والله أعلم وهو حسي ونعم الوكيل مسأيل الأولى إذا وقع  
انسان في عرض أخيه ثم تاب وترك الاستحالة خوف العداوة ما كفارة ذلك  
الذنب فالجواب وبالله التوفيق وبه الثقة قال النووي رحمه الله باب  
كفارة الغيبة والتوبة منها أعلم أن كل من ارتكب معصية لزمه المبادرة  
إلى التوبة منها والتوبة من حقوق الله تعالى بشرط فيها ثلاثة أشياء  
أن يقلع عن المعصية في الحال وأن يندم على فعلها وأن يعزم ألا يعود  
إليها والتوبة من حقوق الأدميين بشرط فيها هذه الثلاث  
ورابع وهو رد الظلامة إلى صاحبها أو طلب عفو عنها والابرامها  
فيجب على المغتاب التوبة بهذه الأمور الأربعة لأن الغيبة حق آدمي  
والأدمي من استألف من اغتيابه وهل يكفي أن يقول قد اغتبتك فأ  
جعلني في حل أم لا بد أن يبين ما اغتيا به فيه وجهان لأصحاب  
الشافعي

الشافعي أحدهما يشترط بيانه كالوا برأه من مال مجهول والثاني لا  
يشترط لأن هذا مما يشامخ فيه فلا يشترط عليه فإن كان صاحب  
الغيبة ميتا أو غائبا فقال العلماء ينبغي أن يكثر الاستغفار والدعاء  
بكثر الحسنة ويستحب لصاحب غيبة أن يبريه منها ولا يجب لأنه يبرئ لكن  
يستحب لقوله تعالى والكافرين الغيظ الآية وقوله تعالى خذ العفو الآية  
انتهى كلام النووي ملخصا فقد علمت أن التوبة واجبة من جميع المعاصي  
صحي بالشروط المتقدمه وأنه لا بد من التحلل من الغيبة وإن المغتاب إذا قال  
قد اغتبتك جعلني في حل أنه يكفيه عنه بيان ما اغتيا به لأنه لو ذكره  
ربما أحدث شرا والله أعلم الثاني أنه إذا صحت التوبة وخرج منها المالك  
شيئا صدقة من غير الخرص هل عليه زكاة في ذلك الشيء أم لا فالجواب  
قد ذكر الفقهاء في كتبهم أن الخارص يترك لرب المال الثلث والربع يجب  
اجتهاد الساعي لما روى سهل بن حشم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
إذا خرصتم فخذوا ودعوا الثلث فإن لم تدعوا الثلث فدعوا الربع رواه  
الحسن بن أبي ماجة ورواه بن حبان والحاكم وقال هذا حديث صحيح لا  
سناد وهذا توسع عا رب المال لأنه يحتاج إلى الأكل وهو ضايف  
وجيرانه وأهله وما ياكل منها المارة والساقط وذكر جماعة أنه يترك  
قدرا كلهم وهدنهم بالمعروف بلا تخذيل للأخبار وقاله أكثر العلماء  
لأنه قال وللمالك الأكل منها في الخوص وهو عيال بحسب الأصل  
كالغنيك وما يحتاجه ولا يحسب عليه واسقط أحمد عن أبي الربيع



الزكاة في مقدار ما ياكلون كما سقط في التمار انتهى من المبدع ملخصا  
وقال في الكافي نحو ذلك ويوضح قوله تعالى كلوا من ثمره اذا اثمر الى  
قوله انه لا يجب المسرفين على احدي تفسير العلماء والله اعلم فقد  
علمت ان المسئلة المسئلة عنها لا زكاة فيها وهو ما يتصدق به  
من التمار والحبوب الثلاثة اذا شرع في التلاوة فسمع المؤذن  
هل يقطع التلاوة لانه يفتي ويتابع المؤذن ويدعو بعده ام لا  
واذا سلم على القاري هل يقطع التلاوة ويرد السلام لانه واجب الاجاب  
قال في الاذكار اذا كان يقرأ القرآن او يسبح او يقرأ حديثا او علما اخر وغيره  
فانه يقطع جميع هذا ويجب المؤذن ثم يعود الى ما كان فيه وحيث لم  
يتابعه حتى فرغ المؤذن يستحب ان يندركه المتابعة ما لم يطل الفصل  
انتهى وقال في الاقتناع فيقطع القراءة فيجيبه لانه يفتي والقراءة لا تقوت  
انتهى فقد علمت ان المختار يقطع القراءة ومتابعة المؤذن وان اذالم  
يتابعه يندركه بالقضاء ان لم يطل الفصل والله اعلم واما اذا سلم  
على القاري هل يرد بالنطق او اشاره او لا رد عليه فالجواب قال في  
التيان في اداب حملة القرآن قال الامام ابو الحسن الواحدي الاولى  
ترك ان سلام على القاري لا يشتغل بالتلاوة قال فان سلم عليه انسان  
كفاه الرد بلاشارة قال فان اراد الرد عليه بالنطق رد ثم استأففت  
الاستعاذه وعاد الى التلاوة الى ان قال والظاهر وجوب الرد بلا  
لفظ لان رد السلام واجب انتهى ملخصا وذكر في المنع الوفيه  
على

على المقدمة العزيم ان القاري لا يجب عليه رد السلام في حالة القراءه -  
وذكره نظرا في نحو عشر موضع لا يجب رد السلام فيها وعد منها -  
القاري والله اعلم فقد عرفت ان الاولى ترك السلام على القاري وان اذالم  
سلم عليه رد السلام باللفظ واعاد الاستعاذه وان اذ ترك الرد لانه  
شغلته بالتلاوة فلا حرج عليه الاربعة الاذكار التي تقولها العا  
عند غسل كل عضو هل يجوز ذلك ام لا فالجواب لا يجوز لانه بدعة  
قال الشيخ القيم رحمه الله الاذكار التي تقولها العامة عند غسل كل عضو  
لا اصل لها الخامسة هل عرق الحمار طاهر ام لا فالجواب والله  
التوفيق اعلم ان في طهارة البغل والحمار في مذهب الحنفية والحنابلة  
خلاف يطول ذكره والحاصل ان فيهما عن احمد روايتان احدهما  
انها نجسان فعليها يعني عن ربيهما وعرقهما وماتوا الدم منها غير  
الخارج من سبيلهما فهو نجس والثانية انها طاهرة اختاره الموفق  
لانه صلى الله عليه وسلم كان يركبها وركباني زمانه ولانه لا يمكن التحرف منها  
لمقتنيهما فكانا طاهرين كالسور انتهى مبدع وقال في المغني الصحيح  
عندي طهارة البغل والحمار لانه صلى الله عليه وسلم كان يركبها وركباني في عصر  
الصحابه ولو كانا نجسين لبينه صلى الله عليه وسلم انتهى وقال في الانصاف  
ومال الشيخ تقي الدين الى طهارة البغل والحمار انتهى وروى الدارقطني  
ان توضأ ما افضت اليه فقال عليه السلاوة والسلام نعم انتهى منه وروى  
بن ماجه من حديث ابي سعيد معناه وفيه قول غامما اخذت في  
اقوالها ولنا ما غيره ظهوره وقول عمر يا صاحب الحوض لا تخبرنا



فان ارد عليها وترد علينا رواه مالك انتهى مبدع وقد اختار طهارة البغل  
والحمار للمالك والشافعية وقال في العناية شرح الهداية للحنفية لما  
ذكر الخلاف في سور البغل والحمار وسور البغل والحمار مشكوك فيه  
وابوطاهر انكر ان يكون شيء من احكام الله تعالى مشكوك فيه وقال  
سور الحمار طاهر والشافعية يجعله طاهرا وطهورا لان كل حيوان  
يتنفع بجلده فسوره طهور عنه قال القدوري عرق الحمار طاهر  
في الرواية المشهورة وكذا سوره وروي عن ابن عباس انه قال لا بأس  
بالتوضي بسور البغل والحمار انتهى كلام صاحب العناية ملخصا اذا ثبت  
هذا فخرج منها من الفضولات كالعرق والريق والدمع والمخاط فهو  
طاهر وعلى القول الاخر معفو عنه فقل علمت ان الذي عليه الاكثر  
من العلماء طهارة البغل والحمار وفضولهما وان على القول بغير استهما  
يعفى عن فضولهما والله اعلم السادس اذا مات ميت على الاسلام هل يجوز  
المصدق له واهدي تلاوة القران ام لا ونحو ذلك فالجواب قال في الكافي  
فصل فان دعى انسان لميت او تصدق عنه او قضا دينه واجبا عليه  
نقعد ذلك بلا خلاف لان الله تعالى قال والذين جاءوا من بعدهم يقولون  
ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان الا يرد وقال سعد بن عباد بن ربيعة  
عنه النبي صلى الله عليه وسلم اينفع امي ان تصدقت عنها قال نعم وان فعل عبادة  
بدنيه كالقراءة وصلاة وصوم وجعل ثوابها لميت نعم ايضا لان المسلمين  
يجتمعون في كل عصر ويقرون ويهدون لموتاهم ولم ينكره مستكر فكان  
اجماعا

اجماعا انتهى فقد علمت انه يجوز ما سالت عنه واما اهل يجوز سب  
الاموات ام لا قال النووي باب النهي عن سب الاموات رويني في صحيح  
التجاري عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لا تشبوا الاموات فانهم قد افضوا الى ما قدموا قال العلماء يحرم سب  
الميت المسلم الذي ليس معان يفسق واما الكافر والمعلن بفسقه من  
المسلمين فيه خلاف للسلف وجاء في بعض خصوص متفابله اختلف العلماء  
في الجمع بينهما على اقوال اصحها واظهرها ان اموات الكفار يجوز ذكرهم  
مساوهم واما اموات المسلمين المعلنين بفسق او بدعه يجوز ذكرهم  
بل اذا كان فيه مصلحة لحاجة كالنحو من حالهم والتفكير من  
غير ما قالوه والا فندبهم فيها فعليه وان لم يكن حاجة لم يجز انتهى  
روى في فائمه فانه مفيد والله اعلم كتبه سحر بنها عن علي بن  
سواد ما قول العلماء رضي الله عنهم فيما اذا قال الانسان في كلامه واني  
اني صادق او واني كاذب ونحو ذلك هل هذا شرك لانه ادخل عليه  
واو القسم وينكر على قائله ام لا الجواب وبالله التوفيق هو شرك وينكر عليه  
قال في الاقناع وشرحه يحرم الحلف بغير الله ولو كان الحلف بيني  
لانه شرك في تعظيم الله تعالى والحديث بن عمر مرفوعا قال من حلف بغير  
الله فقد اشرك رواه الترمذي وحسنه وروى عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم  
سمع رجلا يقول حلف بالله فقال ان الله ينهاكم ان تحلفوا باي شيء من  
كان حاله فالحلف بالله وليصير متقيا عليه فان حلف بغير الله



اوصافه استغفر الله وثاب بالندم والاقلاع والعزم ان لا يعود انتهى وقال  
 في الشرع والحلف بغير الله تعظيم يسبب تعظيم الله تبارك وتعالى ولهذا  
 سمي شركا انتهى المشايخ هل يعصب بنو الاخوة اخواتهم من الميراث  
 كالاخوة ام لا الجواب وبالله التوفيق قال في المغني اربعة من الذكور  
 يعصبون اخواتهم فيمنعونهن الفرض ويقتسمون ما ورثوا للذكر مثل  
 حظ الانثيين وهم الابن وابن الابن وان نزل والاخ من الابوين  
 والاخ من الاب وسائر العصبة ينفرد الذكر بالميراث دون الاناث  
 وهم بنو الاخ والاعمام وبنوهم ثم ذكر الدليل والتعليل لان قال  
 وهذا اخلاف فيه حمد الله انتهى فقد عرفت ان بنو الاخوة المستلزم  
 عنهم ينفردون بالميراث دون اخواتهم الثالثة اذا كانت  
 عصبة مع الغير هل يحجب الاخ للاب ومن ابعد منه من العصبية  
 الجواب وبالله التوفيق الاخوات مع البنات عصبة لكن ما فضل بعد  
 الفرض والمراد بالاخوات الاخوات من الابوين ومن الاب والى هذا  
 ذهب عامة الفقهاء فان بن مسعود قال في بنت وبن ابنة واخت  
 لا قضيتن فيها بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم للبنت النصف ولبن  
 الابن السدس وما بقي فللاخت رواه البخاري وغيره وما تاخذه مع بنت  
 ليس بغرض وانما هو بالتعصب كبريات الاخ واجمع اهل العلم على ان بنات  
 الابن بمنزلة البنات عند عدم من في الميراث وفي جعل الاخوات معهن  
 عصبا وغير ذلك انتهى ملخصا من المغني قال الشافعي رحمه الله حيث كانت

الاخت

الاخت الشقيقة عصبة مع الغير صارت كالاخ الشقيقة فتحجب الاخوة  
 للاب ذكورا كانوا او اناثا ومن بعدهم من العصبية حيث كانت  
 الاخت للاب عصبة مع الغير صارت كالاخ للاب فتحجب بنو الاخوة  
 ومن بعدهم من العصبية انتهى الى اربعة اذا كان الانسان قبل ان يسلم  
 او في الاسلام يبيع عشرة اصواع من البر او من التمر بعشرين صاعا  
 نساء وخودا كذا ثم نهي عن ذلك فتحيل وقال للآخر اعطيك قروشنا  
 على عشرين واشتر بها مني عشرة هل يجوز هذا التحيل ام لا  
 الجواب وبالله التوفيق لا يجوز يبيع الربوي بالربوي الا باليد بيد كان  
 جنسا واحدا كالتمر بالتمر والبر بالبر ونحوها اشترط فيه المساوات  
 والتقايض في مجلس العقد وان كان جنسا جنسا خيرا كالتمر بالبر  
 ونحوها اشترط التقايض في المجلس ولم تشترط المساواة فيجوز  
 بيع صاع تمر بصاع بر ونحو ذلك بشرطه المتقدم واما مسئلة الحيلة  
 المسوؤلة عنها فلا تجوز لاسيما اذا كان يعامل بالبرايمة ثم نهي عنه قال  
 في الشرع واما الحيلة فهي محرمة كلها اقال ابو السجستاني انهم  
 ليخادعوا الله كما يخادعون عبدا لو اتوا الامر على وجهه لكان  
 اهو على وقال ابو حنيفة هي جائزة اذا لم يشترط عند العقد  
 ولنا ان الله عذب امية بحيلة احتالوها وجعل ذلك نكالا لما بين  
 يديها من اخلفها وموعظة للمتقين ليتعظوا بهم انتهى وذكر في الا  
 قناع خو من ذلك وهذا اذا سلم عليه القروش وتقايضا واشتر  
 منه بذلك الثمن ربويا اما اذا لم يتقايضا شيئا فابيع فاسد



الخامسة هل يصح الاذان الى غير القبلة ام لا واذا تكلم المقيم في اثناء  
الاقامة هل يعيد هاهنا ام لا الجواب وبالله التوفيق قال في الشرح قلت  
المنذر اجمع كل من حفظ عنه على ان من السنة ان يستقبل القبلة بالاذان  
وكروه طائفة من اهل العلم الكلام في الاذان وقال الاوزاعي لا تعلم احد يقينا  
به فعلة ورخص فيه سليمان بن صرد وغيره قيل لاحد الرجل يتكلم  
في اذانه قال نعم قيل وفي الاقامة قال لا وعنه الاوزاعي اذا تكلم في الاقامة  
اعادها واكثر اهل العلم على انها تجري قياسا على الاذان انتهى فقد  
عرفت ان استقبال القبلة بالاذان سنة وان تركها لا يبطله وان الكلام  
في الاذان والاقامة مكروه وان فعل المكروه لا يبطلها السادسة  
اذا سمع الانسان الاذان هل يجوز له ان يقيم من حين يسمع علم لا  
الجواب وبالله التوفيق قال في الاقل يستحب ان لا يقوم اذا اخذ المؤذن  
في الاذان بل يصبر قليلا لان في التحرك عند النداء شبهة بالسيطان انتهى  
فلعل مراده قوله صلى الله عليه وسلم اذا نودي للصلاة ادبر الشيطان وله ضراط  
حتى لا يسمع التاذين رواه البخاري ومسلم السابعة هل يجوز الفصد  
والكحل في نهار رمضان ام لا الجواب وبالله التوفيق قال في الاقل وغيره  
ولا يفطر بفصد ولا بشرط ولا رعا ف انتهى وقال في الكافي وان اكل فوصل  
الكحل الى حلقه افطر لان العين منفذة وان شكك في وصوله لكونه يسيرا  
كالميل ونحوه ولم يجد طعمه لم يفطر نص عليه انتهى وكذا قال غيره وقال الشافعي  
ففي الايفطر الحد ونحوه الشيخ في الدين فقد عرفت ان الايفطر  
شركه في نهار رمضان الثامنة هل تجوز المبالغة في المضض والام

للصائم

ستشاق للصائم ام لا الجواب وبالله التوفيق قال في الشرح في سنن  
الوضوء والبداءة بالمضضة والاستسقاء والمبالغة فيها الا ان يكون صائما  
انتهى قال في الاقل وغيره فتكره يعني للصائم قال في المطلع المبالغة  
في المضضة اذارة للمبايع فيه وفي الاستسقاء جذب بنفسه الى اقصى  
الغدة انتهى التاسعة هل الفرخ في بيضة الماكول نجس ام لا الجواب  
وبالله التوفيق ان كان الفرخ حيا فهو طاهر وان كان ميتا او دما فهو  
نجس العاشرة هل يجوز التدخين بروت الفرس ام لا الجواب وبالله  
التوفيق يجوز التدخين بروتها لانه طاهر بخلاف الخمار فان رويته نجس  
ودخان النجاسة نجس وفيه تفصيل قال في الكافي ودخان النجاسة  
ونجارها نجس فان اجتمع منه شيئا اولاهي جسا صقيلا فصار ماء فهو  
نجس وما اصاب الانسان من دخان النجاسة ونجارها فلم يجتمع  
منه شيء ولا ظهر له صفة فهو معفو عنه لعدم امكان التحرز منه انتهى  
وكذلك ذكر غيره الحادية عشرة اذا كان ماء قيمته ارجو كصاعا او اكثر وجده  
فيه اثر كلب هل يجوز الوضوء منه ام لا الجواب وبالله التوفيق يجوز الوضوء  
منه لان الصحيح من اقوال العلماء ان الماء لا ينجس الا ان يتغير بالنجاسة قال  
في الشرح الرواية الثانية لا ينجس الماء الا بالتغير روي عن حذيفة وابي هريرة  
وبن عباس وما كروا من المنذر وهو قول للشافعي لقوله صلى الله عليه وسلم  
لما سئل عن بئر بضاعة الماطور لا ينجس شيئا رواه ابو داود والنسائي  
والترمذي وحسنه وحججه احمد انتهى وهو خبير بالشيخ في الدين والشيخ  
محمد في الدين وايضا نجاسة الكلب تختلف فيها فذهب مالك وطهارة



وسوره الشائيه عشر اى كان الانسان لقب عن اسمه هل ينه عن ذلك  
ام لا الجواب وبالله التوفيق قال النووي رحمه الله في كتاب الاذكار باب التوفيق  
عن الالتساب التي يكرها صاحبها قال الله ولا تباينوا باللقاب الا به واتفق  
العلماء على تحريم تلقب الانسان بما يكره سواء كان صفة له كالاخي والاعشى  
والاجلح والاعرج او كان صفة لا يكره وامته او غير ذلك مما يكرهه وانفقوا  
على جواز ذكره بذلك على سبيل التعريف لمن لا يعرف الا بذلك ودلائل  
كلما ذكرته كثيره مشهوره حذفها اختصارا واستغناء لشهرتها  
باب استحباب جواز اللقب الذي يحبه صاحبه فمن ذلك ابو بكر الصديق  
اسمه عبد الله بن عثمان واتفق العلماء على انه لقب خير ومن ذلك  
لقب ابو تراب لقب علي بن ابي طالب وكنيته ابو الحسن في الصحيح ان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وجده نائما في المسجد وعليه التراب فقل له  
ابا تراب ثم ابا تراب فلزمه هذا اللقب الحسن الجميل وكان احب اسماء على  
اليدين انتهى فقد عرفت الفرق بين اللقب الذي يحبه صاحبه واللقب الذي  
يكرهه صاحبه فانه ينهى عنه وقال الشيخ تقي الدين في جواب سائل سأل  
عن الالتساب فصل واما الالتساب فكانت عادة السلف الاسماء الكنى فاذا  
اكرموا كونه بابي فلان وتارة يكون الرجل بولده وتارة بغير ولده كما يكون  
من الاولاد اما باضافه اسم او اسم ابيه او ابن سميته او الى امرته يعلق كما  
كنى النبي صلى الله عليه وسلم عائشة باسم بن اختها عبد الله وكما يكون داود ابا  
سليمان لكونه باسم داود الذي اسم ولده سليمان وكذلك كنى ابراهيم  
ابا اسحق وكما كنى النبي صلى الله عليه وسلم ابا هريره باسم هريره تكون معه

الى ان

الى ان قال ولا ريب ان الذي يصلح مع الامكان ما كان السلف يعتادونه انتهى  
فقد عرفت ان هذه الالتساب التي يكرها صاحبها ليست من عادة السلف  
وهم القدوة والخير في اتباعهم تمت في ربيع الثاني من سنة ١٢٤٤ هـ وصلى الله عليه  
وبسنته اسم الرحمن الرحيم الحمد لله الذي اوجب البيان على العلماء ووجب  
السؤال على من لا عنده علم اسلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد وصل  
الكتاب وفيه الخطاب وسئلت فيه عن سنت مسائل الاولى ما قول  
العلماء رضي الله عنهم في رجل خبت امرأة على زوجها الجواب وبالله التوفيق  
نكاح الزوج الثاني الذي خبتهما على زوجها باطل ويجب عليه ان  
يفارقها لانه عاجز عنه بفعله ذلك الشائيه اذا رضعت امرأة طفلا  
وله اخوة واخوات لم يرضعوا منها ولها بنون وبنات هل يجوز لا  
خوته واخواته ان يتزوجوا من اولاد التي ارضعت والعكس ام لا الجواب  
وبالله التوفيق اذا رضعت المرأة طفلا رضاعا يحرم شرعا في اخواته  
صار الطفل ابن للرضعة وابن الزوج الذي نسب الحمل اليه فصار  
في التحريم والخلوة ابنا لهما واولاده اولادها وان نزلت درجاتهم جميع  
اولاد الرضعة من زوجها ومن غيره وجميع اولاد الرجل الذي نسب الحمل  
اليه من الرضعة ومن غيرها اخوة للرضعة واخواته وان نزلت د  
رجاتهم واما المرتضع وهو المسؤل عن اخوته فان الحرمة تنسب  
اليه والى اولاده وان نزلوا ولا تنسب الى من في درجته من اخوته وا  
خواته ولا الى من اعلم منه كابيه وامته فلا يحرم على زوجها نكاح ام  
الطفل المرتضع من النسب ولا نكاح اخته وعمته ولا بائنا ان



يتزوج الرجل اخت اخيه من الرضاع الثلثة ما صفت الاحداد وهل المملوكة  
كالحره في ام لا الجواب وبالله التوفيق الاحداد واجب في عدة الوفاة  
وهي اربعة اشهر وعشرون شهرا وخمسة ايام ان كانت امه ان لم تكن المتوفى  
عنها حاملا فان كانت حاملا فعدةها وضع الحمل وذلك على الحره والامه  
والكبيرة والصغيرة فيجرم على الحادة الزينة كاللحل والخضاب والطيب وال  
لحلي واستعمال الادهان المطيبه وما صبغ من الثياب للزينة كالاحمر  
والاصفر ونحوهما وسباح لها لبس الابيض وتقليم الاظفار وتنف الابط  
وحلق العانة وغسل راسها بالسدر والمشط به واستعمال الدهن غير  
المطيب ويجب عليها عدة الوفاة في المنزل الذي مات زوجها وهي ساكنة  
فيه الا لعذر من خوف او هدم ونحوهما ولا تخرج من منزلها ليل ولا نهار  
الخروج نهارا نحوها وتجب العدة من حين الموت الى اربعة اشهر  
الذي ليس من اهل البيت هل يسلم على المرأة في الاحداد وغيرها ام لا الجواب  
وبالله التوفيق المرأة الحادة وغيرها في ذلك سواء المرأة مع الرجل  
فان كانت زوجته او امته او محرما من محارمه كأمه وبناته ونحوها  
فهي معه كالرجل فيستحب لكل واحد منهما ابتداء الاخر بالسلام ويجب  
على الاخر رد السلام عليه وان كانت المرأة اجنبية وكانت جميلة يخاف  
الاقتتان بها لم يسلم الرجل عليها ولو سلم لم يجز لها رد الجواب ولم  
تسلم هي عليه ابتداء فان سلمت لم تستحق جوابا فان اجابها كره له  
ون كانت محجورة لا يفتن بها حان ان تسلم على الرجل وعلى الرجل رد  
السلام عليها الخامسة اذا قال الرجل على الطلاق بالثلاث ان لم

افعل كذا

افعل كذا ولا افعل كذا ففعله الجواب اذا لم ينو به الطلاق بل مراده  
الحث او المنع فهو بين مكفره بخير بين عتق رقبة او كسوة عشرة  
مساكين او اطعام عشرة مساكين لكل مسكين مدي شعير او مدي تمر او  
مدي بر فان عجز عن ذلك صام ثلاثة ايام السادسة اذا كان لرجل  
زوجتان او اكثر فحاضت او نفست او مرضت احدهن هل عليه ان  
يبعث عندها ليلتها ام لا الجواب وبالله التوفيق عليه ان يبث عندها  
لان القسم يراى للاشياء والابواء الا ان اذنت له وكنت لا يجامع الحائض  
والنفسا حتى تظهر من الحيض وتغتسل بعده والله اعلم بالصواب فسا  
ئل الاولى اذا صلى الامام بالجماعة وهو محدث ناسي حدثه فذكر وهو  
في صلوته فما يفعل الجواب وبالله التوفيق اذا صلى الامام محدثا جاهلا  
هو والمأمون حتى سلم صلاتهم وعلى الامام ان يتوضى ويهيك بعد  
الصلاة فان علم الحدث وهو في الصلوة بطلت صلاتهم واستأنفوها  
واما اذا دخل الامام في الصلوة طاهرا فاحدث في نفس الصلوة يعني غلبه  
الحدث فانه يستخلف من يقيم بهم صلاتهم ويستدي الخليفة من وقف  
الامام في القراءه وفي افعال الصلوة فان لم يكن وراءه من يصلح للامامه  
قال امتوا صلاتكم فاتم كل واحد صلوته وحده جاز الثانية اذا كانت  
البقرة تاكل من النجاسة كالعدرة ونحوها هل يجوز شرب لبنها  
واكل لحمها ام لا الجواب وبالله التوفيق تحرم الجلاله وهي التي اكر  
علفها النجاسة ولبنها وبيضها حتى تحبس وتعلف من الطاهرات  
هزئت وتنزع من النجاسة فان كان اكثر علفها الطاهر لم يجرم  
اكلها وكره ابو حنيفة لحومها والعمل عليها الثلثة



هل يجوز خلط البر بالشعير ويبيعه على هذه الى الام لا الجواب وبالله التوفيق  
يجوز اذا بينه المشتري مسائل الاولى اذا كان الانسان ثلاثين ريالاً وله  
مع البدو غنم او ابل لا ينصب كل واحد منهما هل في هذا المال زكاة ام لا  
الجواب ان كانت الغنم والابل المذكورة للتجارة فزكاة بعد الحول واصيقت  
الى ثلاثين ريالاً وزكاة الجميع ربع العشر وان كانت الابل والغنم المذكورة  
ليست للتجارة زكاة الخلط ان كان معها تمام النصيب بعد الحول  
وزكاة ثلاثين ريالاً الثاني هل يجوز الغنم على رؤس النخل والكاف  
بين السواني ام لا الجواب رفع الصبر بالغنم من الباطل لا يجوز  
واما الاداء عليه فلا تدبر عليه الا ان كان معه منكر كاجتماع النساء والرجال  
والرقص وخوها او ترتيب المناسبات فادبوا عليه بما يردع صاحبه الثالثة  
هل يجوز ستر الجدر ثمانية وسط المنزل ليلة العرس بالزواني وخوها  
التي تسمى الحجب وهل ينهي عن ذلك ام لا الجواب هذا مكروه وينهى عنه  
لان ابابؤب انكره علي بن عمر ورجع عن دعوته مسائل الاولى اذا قال  
الرجل لامرأة اسديرتك وطلعت من العدة فلا يلزم عليها الا بلاك  
وايضاً ان كان ان الرجل الى قايلاً حرمته اسديرتك ثلاث مرات ونيت انهما  
ثلاث تطلقاً فلا يلزم طريق الابعديات اخذ رجل اخر وطلقها الثانية  
اذا طلت المرأة زوجها الطلاق وتبريه من النفقة وطلقها ثم طلبت النفقة  
ان كان انكره مبعوضت الرجل يوم طلقها لم يغفر له العروقة ولا  
لها عليه طريق النفقة فان كان يوم تطلبه الطلاق وهو حقيق  
عليها ومسين عليها الطبع فتفقتها تلزمه البين لعتد فان  
كانت

كانت حاملاً فالى ان تضع الثالثة اذا عشت المرأة وطلعت من بيت  
الرجل فاللعنة عليها وللا اله الا الله نفقة الرابعة اذا طلق الرجل امرأته  
الطالعة الثالثة فهي تظهر مالها عليه نفقة الخامسة اذا كان لرجل  
امرأتين فالتى يجيها الحيض يعشم لها في وقت الحيض والنفاس في  
عرفنا انها ما تشهره انه يغاضيه السادسة اذا طلق الرجل امرأته  
عد دخول النخل فلا يلزم طريق عليها السابعة اذا سلم الامام وقال بعض  
الجماعة بعد ركعة وبعضهم يقول تامة فهو يعمل بقول الذي عليه العمل  
واكثر ظنه الا ان كان يلحقه شك فهو يعمل بقول الاخرين الثامنة اذا  
قرأ الرجل في الركعتين الاخيرتين من الصلاة بعد الفاتحة ساهي فلا  
علمنا عليه شيء التاسعة اذا طلق الرجل امرأته مرة او مرتين ولو  
قال انا طائفة نفسي فهو يراجعها فان كانت طالعة من العدة فهو  
بملاك ان رخصت العاشرة اذا طلق الرجل امرأته عقب ما يملك قبل  
يدخل بها فلها نصف صداق ابنا جنسها الحادية عشر اذا قال الرجل  
لامرأة انت علي مثل امي فعليه كفارة ظهار الثانية عشر اذا قال  
الرجل علي الحرام لا افعل شيء ففعل الذي هو حالف عنه فعليه كفارة  
بين الثالثة عشر اذا رخصت بنت من امراه وهي ام اربع او خمس  
فهي ما تحرم الرابعة عشر اذا قال رجل لامرأة اسديرتك فكم طلقها  
فطلقها فهو ينشد عن نيت هو ويملك او هو في نيت هو او قصد  
بها واحدة فان كان قصده باسديرتك واحدة فلا نخل الا بعد رجوع وان  
ما قصد بها طلق فهو يرجع الى ما نوى ونخل لم يعقد جديداً كان ثم طلقها  
برضاها والله اعلم



مسائل الاولى هل تصح امامة الصبي اذا تم له اثنا عشر سنة ام لا الجواب وبالله  
التوفيق تصح امامة من له عشر سنين لمثله وللبالغين بشرط ان يكون  
قاريا للفاحشة والبالغين لا يحسنون قردة الفاحشة لحدث يوم القوم  
اقروهم للكتاب الله فان كان في البالغين من يحسنها فهو احق بالامامة  
من الصبي الثانيه تذكر بان عندكم عبيدا اذ اما مشا الحمار شققوا مناجه  
هل ينكر عليهم ام لا الجواب وبالله التوفيق لا يجوز ان يحمل الدابة مالا  
تطبيق ولا يجوز وسهله وجهها ولا ضربها في الوجه لانه صلى الله عليه وسلم  
لعن من وسم اوضه في الوجه وتشقيق المناخر اعظم فهو وعنه من  
شقق بعد النهي عن ذلك الثالث اذا الفاعلنا رجل ومعه امرأة ليست محرما  
له كنت عمه ونحوها وليس معهما احدكم تجلدهما لا جلاها الجواب وبالله  
التوفيق لا يجوز للرجل ان يخلو باجنبيه وهي كل امرأة يجوز له ان يتر  
وجهها الحديث بن عباس مرفوعا لا يخلون رجل بامرأة الا مع ذوك  
محرم متفق عليه واما عدد الجلد فليس عليها حد بل يجران بما يرد عليهما  
والتعزير على راي الامام وابيه فان راي العفو عنه عني لكن العفو عنه للمصلحة  
ويكون التعزير بالنيل من عرضه كقول باظالم بامعدي وباقامته من  
المجلس وباخذ المال والتلافه وبالجلد وليس فيه عدد معلوم الا ما  
نص عليه الشارع والتعزير اصل عظيم فيه صلاح الناس في الدين والدنيا  
الرابعة اذا كان العبد الحر معه زوجة حرة او فوق صداق حرة واراد ان يتزوج  
مملوك هل يزوج ام لا الجواب وبالله التوفيق لا يزوج والحال هذه الا ان

امر عالم

قال بن المنذر راجع كل من حفظ عنه من اهل العلم على ان الاقالة في جميع  
ما اسلم فيه جائزه وان الاقالة فسخ للعقد واما الاقالة في البعض  
فعلى روايتين فاذا قال رد الثمن ان كان باقيا والامثلة ان كانت  
مثليا او قيمته وشترط رده في مجلس الاقالة كما يشترط في السلم  
انتهى وقال في المبدع ويجوز الاقالة في دين السلم حكمه بن المنذر  
اجماع من حفظ عنه من اهل العلم ويجوز في بعضه في احدي  
الروايتين جزم به في الوجيز وغيره اذا قبض راس مال السلم او عوضه  
في مجلس الاقالة قال بن منجاء وهذا قول ابي الخطاب واختاره بن  
حمدان والاشهر انه لا يشترط ذلك انتهى وقال في الاقناع وتصح الا  
قالة في السلم فيه وفي بعضه ولا يشترط فيه قبض راس مال السلم  
ولا عوضه ان تغد في مجلس الاقالة انتهى فقد عرفت حكم الله  
ان اختيار الموفق والشارح وصاحب المبدع وغيرهم انه يشترط قبض  
راس مال السلم في مجلس الاقالة وانه عند المتأخرين لا يشترط فيخذ  
يكون الحاكم له نظره في طلب العدل ودفع الضرر والله اعلم بالسر  
اذا طلق الرجل امرأته على عوض طلقه او طلقين وراجعها بلا عقد  
هل يفرق بينهما ام لا الجواب وبالله التوفيق يفرق بينهما لان رجعة  
غير صحيحة قال بن كثير رحمه الله في تفسيره مسئلة ليس للنكاح  
ان يربح المصلحة في عدة بغير رضاها عند الامة الاربعة  
وجهم الائمة الاربعة لانها ملكت نفسها بما بذلت من العطي



انتهى لكنه ذكر كلاما لبعض العلماء على جواز الرجعة فيه فيود ولا عمل  
عليه فيما نعلم وقال في الاقناع وشرحه فصل وطلاق معلق بعوض  
او منجز بعوض كخلع في الابانة لان العقد انما الضرع عنها ولو  
جازت رجعتها العاد الضرع انتهى وقال الشيخ تقي الدين الحصري  
الشافعي في كتابه كفاية الاخبار اذا طلق الحر امراته واحدة او  
طلقتين او العبد طلقه بعد الدخول بلا عوض فله مراجعتها قبل  
ان تنقضي العدة انتهى فقد عرفت حكما من ما ذكر الحنابلة في فيود  
الرجعة واما علم الخامسة اذا طلق الرجل امراته طلقه واحدة بلا  
عوض وبعد ما طلقها وشم ابرائه من نفقتها وسكت ثم بعد ذلك اراد  
ارجاعها في العدة وابت عليه هل يارجعها في الحال هذه ام لا  
الجواب وباس التوفيق ان لم تكن البراءة قبل الطلاق مشروطة ولا عده  
ولا اطيا عليها بل كانت بعد ما تم الطلاق لم يؤثر ولو رجعتها  
لانها براءة لم تتعلق بطلاقها قال في الاقناع قال الشيخ ان كانت  
ابراة براءة لا تتعلق بالطلاق طلقها بعد ذلك فهو رجعي خلوة  
عن العوض لفظا ومعنى انتهى فاذا كان هذا قبل الطلاق فبعد او  
والله اعلم وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم مسائل الاولى اذا تزوج  
الحرة في الشك وبني على انها حرة لم يملكها طلاقا  
المملوك اذا لم توجد فيه الشيطان ام لا فان قلتم يطلق هل يجبر

اذ امتنع

لم يقع الا واحدة الا ان يامره الموكل بذلك فان لم يامره بذلك ولم يثبت  
بينه ولا باقرار الموكل لم يثبت الاطلاق السنة وهي الطلق الواحدة  
واما المسئلة السادسة فمن بذلت لزوجها عوضا كخالع  
الناس اليوم على ان يطلقها فقبل العوض ثم قال انت طالق ثم قال  
انت طالق ثم قال انت طالق ثلاث مرات او اكثر هل يبين منه  
باللفظة الاولى ولم يلحقها البواقي عند من يقول ان المختلف  
لا يلحقها طلاق فنقول الذي ذكره الفقهاء رحمه الله تعالى من الاول  
ولم يلحقها ما بعدها لانها بانبت بالجملة الاولى فاذا الحقها جملة ثانية  
وثالث لم يصادف ذلك محلا واما عند من يقول ان المختلف يلحقها  
الطلاق كما ذهب اليه كثير من التابعين فالطلاق عندهم لاحق  
واما المسئلة السابعة فمن خلع زوجته بان بذلت له العوض و  
قبله ولم يلفظ بخلع ولا طلاق ولا فسخ هل يبين لمجرد اخذ  
العوض فالذي عليه الجمهور ان لا يبين انما بقوله صلى الله عليه وسلم  
اقبل الحديقة وطلقها تطليقة واما المسئلة الثامنة فمن قال  
لزوجته ان جاني حقى فانت طالق او ان نزلتني على اهلك فانت طالق  
فاقامت مده لم تغط ولم تنزل على اهلها هل الشك لازم والتعليق  
ثابت ولو التفتقا على ابطاله وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم  
ثلاث هن لمن جد وجد هن جد الحديث واما المسئلة  
التاسعة فمن اوصى عند وصية باخيه هل الموصي الميراث  
من ورثة الميت الاكل منها ام لا فالذي يظهر لي منه كلام العلماء



انه لا بأس بذلك وانما اختلفوا في اضية اليتيم وامت المسئلة العاشرة  
 فهل الاضحية للميت افضل ام الصدقة بثمنها هذه المسئلة اختلفوا  
 العلماء فيها فذهب الحنابلة وكثير من الفقهاء الى ان ذبحها افضل  
 من الصدقة بثمنها وهو اختيار شيخ الاسلام تقي الدين بن تيمية  
 وذهب بعضهم الى ان الصدقة بثمنها افضل وهذا القول قوي  
 في النظر وذلك لان التضحية عن الميت لم يكن معروفا عند السلف  
 الا انه روي عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه انه قضى عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 وبذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اوصاه بذلك والحديث ليس في  
 الصحاح وبعض اهل العلم تكلم فيه وبعض الفقهاء لما سمعوا خذ بظا  
 هره وقال لا يصح عن الميت الا ان يوصي بذلك فان لم يوصي فلا يذبح  
 عنه بل يتصدق بثمنها فاذا كان هذا صورة المسئلة في ذلك  
 واسع انشاء الله واما المسئلة الحادية عشر هل له ان يصحى لغيره قبل  
 ان يصحى لنفسه وهل له ان يصحى وعليه نذر قبل ان يوفي بنذره فمسئلة  
 التضحية عن الغير قبل ان يصحى لنفسه فلا اعلم فيها باسا وانما المنع  
 فمن عليه حجة الاسلام فليس له ان يحج عن غيره قبل ان يحج فرضية  
 الاسلام واما تقديم الاضحية على النذر فالواجب تقديم على النافله  
 فاذا كان المنذر ارضحية وجب عليه ان يذبح الواجب ايضا واما  
 اذا اراد ان يذبحها جميعا لكنه قدم التطوع على النذر فلا اعلم  
 في هذا منعا واما المسئلة الثانية عشر وهي الفرق بين  
 الوالد واولادها قبل البلوغ وكذلك بين الاخوة في البيع

فما قبل متنع

فما قبل البلوغ لا يجوز التقريق واما بعد البلوغ ففيه خلاف والمشهور  
 عن احمد وكثير من الفقهاء انه لا يجوز لحديث من فرق بين والدته  
 واولادها فرق الدين بينهما وبين اخوته يوم القيمة وكذلك حديث  
 علي في التقريق بين الاخوة وفيه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال رده  
 وامت المسئلة الثالثة عشر فمن معد ربيع فطلق واحدة وابانها  
 هل له ان يتزوج في مكانها اخرى وان كانت المطلقة لم تعتد لانها بائن  
 ليس عليها رجعة ام لا يجوز ذلك حتى تعتد المطلقة فالذي نص  
 عليه العلماء ان ذلك لا يجوز بل لا بد من انقضاء العدة والى جواز له  
 ان يجمع ماؤه في رحم خمس نسوة انتهى وسئل ايضا رحمه الله فاجاب  
 فالمسئلة الاولى استعمال كنايات الطلاق فالذي عليه اكثر العلماء  
 ان الكنايا لا يقع بها طلاق الا مع النية فاذا تكلم الزوج بالكنايا  
 وقال لم رد الطلاق ولم ينو ولم يتكلم بذلك في حال الغضب وسوالها  
 الطلاق فهذا يقبل قوله ولا يقع به طلاق واما ان تكلم بذلك في حال  
 الغضب وسوالها الطلاق فهذا ما اختلف فيه الفقهاء فقال بعضهم  
 يقبل قوله انه لم يرد الطلاق ولم ينو وقال بعضهم لا يقبل في ظاهر  
 الحكم لاجل القرينة الدالة على ارادة الطلاق وبعض اهل العلم  
 يفرق بين الكنايات ويقول الكنايات التي يكبر استعمالها في  
 الطلاق ويعرضان من تلفظ بها انه لم يرد الطلاق فهذا يقبل  
 قوله واما الكنايات التي تستعمل في عرض اهل البلد في الطلاق

الكنايات



وعنه هذا يقبل قوله انه ما اراد الطلاق بل لو تلفظ بذلك وقال لم ارد  
الطلاق ولا غيره لم يطلاق الابان فيه اذا كان اللفظ يستعمل في الطلاق  
وغیره واما المسئلة الثانية اذا قال انت طالق انت طالق انت طالق  
فهذا توى بالترك التاكيد وافهامها لم يقع به الا واحد فان توى  
به طلاق ثلاثا وقعت ثلاثا عند الجمهور واما اذا اطلق النبي  
وقال لم ارد به التاكيد والافهام ولا ايقاع الثلاث بل عزيت نيته  
فهذا محل الخلاف فبعض اهل العلم يقول يقع به ثلاث طلاقات  
ان لم ينو التاكيد والافهام وبعضهم يقول يقع واحد الا ان ينو  
طلاق الثلاث فتقع واما قولك اذا توقف المفتي عن الافتاء  
في الكتابات هل يكون دخلا في الكتمان ام لا فاعلم ان الذي يتناوله  
الوعيد هو من عند علم عن الله ورسوله فيما ارعده فيكمه واما  
من اشكل عليه الحكم ولم يتبين له حكم الله ورسوله فهذا لا يخرج عليه اذا  
توقف ولو عرف اختلاف العلماء ولم يعرف المراجع من القولين واحمد  
رحمه الله وعنه من العلماء يتوقفون كثيرا في مسائل مع معرفتهم بكلام  
العلماء قبلهم في تلك المسائل اذا لم يتبين لهم الصواب واحمد يتوقف  
عن الافتاء في كناية الطلاق في اكثر اجوبته وبعض العلماء لا يفتي  
في مسائل الطلاق بالكلام اعظم خطرها والتواجب على المفتي ان  
يراقب الله ويخشاه ويعلم انه قد عرض نفسه للحكم بين الله وبين

عباده

الحمد بل لو شرعوا في اقامة الحد عليه فجع ترك الحديث ما عزز انتي  
سواء ما قول العلماء ايدهم الله ونفع بهم المسلمون في البيع المقبوض  
يعقد فاسد هل يملك به وهل ينفذ تصرف المشتري فيه وهل يضمن  
او ينقصه وزايدة واجرة ان كانت وهل عليه مؤنة رده ام لا احمد  
الجواب قال في الافتاء ويجرم تعاطيها عقد فاسد فله يملك به ولا  
ينفذ تصرفه ويضمنه وزايدته بقيمة كغصون لابل الثمن وقال المفتي  
في الكافي لما ذكر الاختلاف في الشروط وكل موضع فسد العقد لم يحصل  
به ملك وان قبض الله مقبوض يعقد فاسد اشبه بالوكان الثمن مبيته  
ولا ينفذ تصرف المشتري فيه وعليه رده بنماية المنفصل والمتصل وا  
جرة مثله مدة مقامه في يده ويضمنه ان تلف او نقص بما يضمن الموصوف  
لانه يملكه غير حصل في يده بغير اذن الشرع لشبهه الموصوف انتهى وقال في  
الانصاف ايد يجرم تعاطيها عقد فاسد فلو فعلا لم يملك به ولا ينفذ تصرفه  
على الصحيح المذهب وقال الشيخ تقي الدين يترجح انه يملك بعقد فاسد فعلا  
المذهب حكمه حكم الموصوف في الضمان وقال ابن عقيل وعنه حكمه حكم المقبوض  
على وجه السوم وعلى المذهب ايضا يضمنه بقيمة وذكر ابو بكر يضمنه بالسمي  
واختاره الشيخ تقي الدين انتهى وكلامه في المبدع قريب من كلام الانصاف  
فهذه عبارات الحنابلة كما ترى واما كلام الشافعية فقال في كتاب الانوار  
تكملة حيث فسد البيع وحصل القبض لم يملكه المشتري ولم ينفذ تصرفه  
فيه ولزمه الرد ومؤنته واجرة المثل بمدة مقامه في يده وان لم يتتفع وارث



النقصان نقص واقضى القيم من القبض الى الخلف ان تلف والزوايد مضمونة  
عليه ولو اتفق مدة لم يرجع وان جهل الفساد انتهى وقال في الحاوي حيث  
فسد لو قبض المشتري فهو كالمغصوب اي في موضع فسد البيع بانضمام  
شرطا فاسد او للاخلال بشرط او ركن لو قبض المشتري المبيع بذلك  
البيع الفاسد فالمشتري المعبوض مثل المغصوب وان قبضه باذن البائع  
حتى لا يجوز تصرفه فيه ولزم عليه اقصا القيم او المثل ويجب عليه اجرة  
المثل لمدة التصرف سواء استوفى المنفعة او لا وورد الزوايد متصلة  
كانت او منفصلة انتهى واما كلام المالكية فقال ابو الجود في شرحه  
على رسالة ابن ابي زيد المسمى بوضوح المسالك على المشهور من مذهب مالك  
صرح ببيع فاسد فضمانه على البائع فان قبضه المبتاع فضمانه من ابتاع  
من يوم قبضه فان حال سوقه او تغير فيه فعليه قيمته يوم قبضه ولا ي  
يرده وان كان مما يوزن او يكال فعليه مثله ولا يفيت الرباع حوله سوقي  
ش اذا وقع عقد المبيع فاسد فضمان المبيع على البائع لان البيع الفاسد  
لا ينقل الملك فان قبضه المبتاع انتقل الضمان الى المبتاع فاذا فسد  
المبيع الى بايعه ولا شيء على المبتاع مما اغتله لان خراج والخراج للضامن  
فان تعذر الرد لفوات عين المبيع ضمن قيمته في المقوم ومثله في المثلي  
والمشهور ان التقويم يوم القبض لا يوم الفوات انتهى ثم ذكر انواع الفوات  
وقال محمد بن غانم البغدادي تحفي في كتاب جمع الضمانات البيع  
الباطل لا يفيد الملك بالقبض ولو هلك المبيع في يد المشتري كان

بل ادركها الاسلام قبل التقابض فليس لصاحب الدين الاراس ماله  
لقوله تعالى وان تبتم فلکم رؤوس أموالکم واما المال المقبوض فلا يطالب به  
بد التقابض اذا سلم لقوله تعالى فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله  
ما سلف وكذا كذا للموارث والغصوب فاذا استولى الانسان على  
حق غيره وتملكه في جاهليته ومنع ما لكه بحيث ايسر منه ثم اسلم وهو  
في يده لا يبايع فيه فهذا لا يتعرض له لظاهر قوله صلى الله عليه وسلم  
الاسلام يجب ما قبله ولان الناس اسلموا في عهد النبي صلى الله عليه وسلم  
وخلفاؤه الراشدين ولم يبلغنا انهم نظروا في انكحة الجاهلية ولا في  
عقودهم ومعاملاتهم ولا في غصوبهم ومظالمهم التي تملكوها في حال  
كفرهم فارادوا جرح قلت لعطاء البغدادي ان النبي صلى الله عليه وسلم اقر الجاهليين  
على ما كانوا عليه قال لم يبلغنا الا ذلك وقال الامام احمد في رواية مرسلة من  
اسلم على شيء فهو عليه وقال الشيخ تقي الدين ولو تزوج المرتد كافر  
مرتده كانت او غير هائم اسلما فالذي ينبغي ان يقال هنا اننا نقرهم  
على ما حكمهم كالحري اذا نكح نكاحا فاسدا ثم اسلما فان المعنى واحد  
وهذا جيد في القياس اذا قلنا ان المرتد لا يومر بقضا ما تركه في  
الرد من العبادات فاما اذا قلنا انه يومر بقضا ما تركه من العبادات  
ويضمن ويعاقب على ما فعله ففيه نظر وما يدخل في هذا كل عقود  
المرتدين اذا اسلموا قبل التقابض او بعده وهذا باب واسع يدخل  
فيه جميع احكام اهل الشرك في النكاح وتوابعه والاموال وتوابعها



واستولوا على مال مسلم او تقاسموا ميراثا ثم كفروا بالدين  
وتوابعها انتهى كلام الشيخ وقال رحمه الله في موضع آخر ولو تقاسموا ميراثا  
حالا فهذا شبهة بنسب ميراث المفقود اذا ظهر حيا لا يضمنون ما  
اتلفوه لانهم معذورون واما الباقي فيفترق بين المسلم والكافر فان  
الكافر لا يرث باقيا ولا ضمن ثالفا انتهى واما قولك وايضا ذكر الفقهاء  
ان المرتد لا يرث ولا يرث فلكفار اهل زماننا هل هم مرتدون ام حكمهم  
حكم عبدة الاوثان لانهم مشركون فنقول اما من دخل منهم في دين  
الاسلام ثم ارتد عنه فهو لا يرتدون وامرهم عندك واضح واما من لم يدخل  
في دين الاسلام بل ادركته الدعوة الاسلامية وهو على كفره كعبدة  
الاوثان اليوم فهذا حكم الكافر الاصل لاننا لا نقول ان الاصل الاسلام  
والكفر طاري بل نقول الذين تشووا بين الكفار وادركوا اباؤهم على  
الشرك باسمهم كما بآبائهم كما دل عليه الحديث الصحيح في قوله نابواه فهو دانه  
او يصيرانه او يحسانه فاذا كان دين اباؤهم الشرك باسمه فنشأ هؤلاء  
عليه واستمروا عليه فلا نقول الاصل الاسلام والكفر طاري بل  
نقول هم كالكفار الاصليين ولا يلزم منا على هذا تكفير من مات  
في الجاهلية قبل ظهور هذا الدين فاننا لا تكفر الناس بالعموم  
كما اننا لا تكفر اليوم بالعموم بل نقول من كان من اهل الجاهلية عملا  
بالاسلام تاركا للشرك فهو مسلم واما من كان يعبد الاوثان وما  
غير ذلك قبل ظهور هذا الدين فهذا اظهروه الكفر وان كان يحتل

ان

ان لم تقم عليه الحجج الرسالية لجهل وعدم من ينهه لانا نحكم على الظاهر  
واما الحكم على اباؤهم فذاك الى الله والله تعالى لا يغيب احد الا بعد قيام الحجج  
عليه كما قال تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا واما من مات منهم  
مجهول الحال فهذا لا نتعرض له ولا نحكم بكفره ولا باسلامه وليس  
ذلك مما كلفنا به تلك امة قد خلت اهلها ما كسبت ولكم ما كسبتم ولا  
تسألون عما كانوا يعملون فمن كان منهم مسلما ادخله الله الجنة ومن  
كان كافرا ادخل النار ومن كان منهم من لم تبلغه الدعوة فامر الله  
الله وقد علمنا اختلاف العلماء في اهل القبريات ومن لم تبلغه  
الحجج الرسالية وايضا فانه لا يمكن ان نحكم في كفار زماننا بما حكم  
به الفقهاء في المرتدين لا يرث ولا يرث لان من قال بانه لا يرث ولا يرث  
يجعل ماله في ايت المال المسلمين وطرد هذا القول ان يقال جميع  
املاك الكفار اليوم بيت مال لانهم ورثوها عن اهلهم واهاليهم مرتدون  
ولا يرثون لان المرتد لا يرث ولا يرث واما اذا حكمنا فيهم بحكم  
الكفار الاصليين لم يكن شئ من ذلك بل يوارثون فاذا سلموا فنسلم  
على شئ فهو له ولا نتعرض لما مضى منهم في جاهليتهم لا الموارث ولا  
غيرها وقد روى ابو داود عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
كل قسم في الجاهلية فهو على ما قسم وكل قسم في الاسلام فهو على  
قسم الاسلام وروى سعيد بن مسعدة عن طريف بن عيسى عن ربيعة بن  
مليكة عن النبي صلى الله عليه وسلم من اسلم على شئ فهو له ونص احمد



على مثل ذلك كما تقدم عن رواية مهننا واعلم بان القول بان المرتد لا يرث  
ولا يورث هو احد الاقوال في المسئلة وهو المشهور في المذهب وهو من  
هذه ماله والشافعي والقول الثاني انه لو رثته المسلمين وهو رواية  
عن احمد وهو مروي عن ابي بكر الصديق وعلي بن ابي طالب ومن يهود  
وهو قول جماعة من التابعين وهو قول الاوزاعي واهل العراق والقول  
الثالث ان ماله لا اهل دينه الذي دينه الذي اختاره ان كان منهم من يرثه  
والا فهو في وهو رواية عن احمد وهو مذهب داود ابن علي وصلى الله  
عليه واله وسلم فائدة قال في الاقتناع وشرحه واذا دمج السارق  
مُسَيِّئاً المسلم او الكتابي المسروق ~~مسحوق~~ احل لربه ونحوه اكله ولم يكن ميتة  
كالغصوب ويقطع السارق ان كانت قيمته المذبح نصيبا والا فلا الى ان  
قال ومن سرق من ثمر او شجر من جمار نخل وهو اكثر بضم الكاف وفتح  
المثلثة قبل ادخال الحزق كاخذه من روس نخل وشجر من بستان لم يقطع  
ولو كان عليه حائط او حافظ ويضمن عوضه مرتين للحديث رافع بن خديج  
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا قطع في ثمر ولا ثمر رواه احمد وابوداود  
والترمذي وحديث عمر بن شعيب عن ابيه عن جده قال سئل النبي صلى الله  
عليه وسلم عن الثمر المعلق فقال من اصاب منه بغيره من ذرة حافة غير  
متخذ خبثه فلا شيء عليه ومن خرج بشيء منه فعليه غرامته مثليه والعقوبة  
وان ثماره في العادة تسبب الريدات ان تعلق في ثمر سارقا  
ردعاه وزجره بخلاف غيرها وقوله صلى الله عليه وسلم غير متخذ خبثه  
بالخامس المعجم

عن جوائز السلطان ولم ير انها حرام وفي رواية عنه ليس احد من  
المسلمين الا وله في هذه الدراهم حق فكيف اقول انها سحت وقد  
كان الحسن والحسين وعبد الله بن جعفر وغيرهم يقبلون جوائز  
معاوية وروى عن علي رضي الله عنه انه قال لا بائس لجوائز السلطان  
ما يعطيك من الحلال اكثر مما يعطيك من الحرام وقال لا تسئل  
السلطان فانه اعطاك رخصت وروى عمر ابن شيبه النخعي في  
كتاب القضاء ان الحسن وابن سيرين والشعبي دخلوا على  
عمر ابن هبيرة فامر لكل واحد بالف درهم وامر الحسن بالفي  
درهم فقبضها وقال احمد جوائز السلطان احب الي من الصدقة  
يعني الزكاة انتهى ومن كان يقبل جوائزهم بن عمر بن عباس  
ورخص فيها الحسن ومكحول والزهراني انتهى لخصه من المعنى  
والشرع فتأمل رحمك الله هذه العبارات وافعال هؤلاء السلف  
تعلم انه لا بائس بجوائز السلطان اذا كانت ليست عن سؤال  
وليس المعطى بعامل واما العامل فليس بخاف عليك قصة  
بن اللبية واسد الموفق وصلى الله على محمد واله وصحبه وسلم  
فان رده في اجتماع العدتين اذا تزوجت المرأة في عدتها  
رجلا اخر لم تنقطع عدتها باعقد لانه قد ناسد لا تقير  
به فرائضا فانوطئها انقطعت عدة الاول لانها صارت



فراشا للثاني فلا تبقى في عدة غيره فاذا فرق بينهما لزما التام  
عدة الاول وعدة للثاني وتقدم تمام عدة الاول لسبقها ولما  
روى سعيد بن المسيب ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال ايما  
امراة نكحت في عدتها ولم يدخل بها الذي تزوجها فرق بينهما  
ثم اعدتة بغير عدتها من زوجها الاول وكان خاطبا من الخطاب  
وان دخل بينهما فوق بينهما ثم اعدتة بغير عدتها من زوجها  
الاول ثم اعدتة من الاخر ولم ينكحها ابدارواه الشافعي في  
مسندة فان كانت حاملا من الاول انقضت عدته بوضع  
الحمل ثم اعدتة للثاني بكلايه قروء وان حملت من وطئ الثاني  
انقضت عدتها منه بوضع الحمل ثم اتمت عدة الاول بالقرء  
وتقدم عدة الثاني ها هنا على عدة الاول لانه لا يجوز  
ان تضع حملها منه ولا تنقض عدتها منه به واما قوله  
تحريم على الزوج الثاني الصحيح من المذهب انها تحل له  
لانه وطئ شبهة لو قد روي عن علي رضي الله عنه وجمع  
عمر الى قول علي رضي الله عنه خاطبا من الخطاب بعد انقضت العدة  
انتهى كافي وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم

مقالة الجاني بنقيض قصده من الحرمان كعقوبة القاتل لموته  
بحرمان ميراثه وعقوبة المدبر اذا قتل سيده ببطلان  
تدبيره وعقوبة الموصي له ببطلان وصيته ومن هذا النوع  
عقوبة الزوج الناشئ بسقوط نفقتها وكسوتها واما  
النوع الثاني غير المقدر فهو الذي يدخل اجتهاد الايئة بحسب  
المصالح ولذلك لم تأت فيه الشريعة بامر عام وقد لا يزال  
فيه ولا ينقص كالحرد ولهذا اختلف الفقهاء هل حكمه منسوخ  
او ثابت والصواب انه يخلف باختلاف المصالح ويرجع فيه  
الى اجتهاد الايئة في كل زمان ومكان بحسب المصلحة اذا دلل  
على النسخ وقد فعله الخلفاء الراشدون ومن بعدهم من الايئة  
من التنجيز في كل معصية لاحد فيها ولا كفارة فان المعاصي ثلاثة  
انواع نوع فيه الحد ولا كفارة فيه ونوع فيه الكفارة ولا حد  
فيه ونوع لا حد فيه ولا كفارة فالاول كالسرقة والسب والزنا  
والقذف والثاني الوطئ في نهار رمضان والوطئ في الاحرام  
والثالث كوطئ الاممة المشتركة بينه وبين غيره وقبلته الا  
جنبيه والخلوة بها ودخول الحمام بغير مئزر واكل الميتة  
والدم ولحم الخنزير ونحو ذلك واما النوع الاول فالحد فيه



معنى عن التعزير واما الثاني فهل يجب مع الكفارة فيه تعزير  
ام لا على قولين وهما في مذهب احمد وهو الثالث نفسه التعزير  
قولا واحدا لكن هل هو كالحذف لا يجوز للامام تركه او هو لا يرجع  
الى اجتهاد الامام في اقامته وتركه كما يرجع في اجتهاده وقدره  
على قولين للعلماء الثاني قول الشافعي والاول قول الجمهور وما  
كان من المعاصي محرمة الجنس كالنظم والفواحش فان الشارع لم  
يشعر له كفارة ولهذا لا كفارة في الزنا وشرب الخمر وقذف  
المحصنات والسرقه وطرد هذا ان لا كفارة في قتل العمد ولا في  
اليمن الغموس كما يقول احمد وابو حنيفة ومن وافقهما وليس  
ذلك تخفيفا عن مرتكبها بل لان الكفارة لا تعمل في هذا الجنس المعاصي  
ولما تعمل فيما كان مباحا في الاصل وحرم لعارض كالوطي في الصيام  
والاحرام وطرد هذا وهو الصحيح وجوب الكفارة في وطئ الحايض وهو  
موجب القياس لو لم تأت الشريعة فكيف وقد جازة به مرفوعة  
وموقوفة وعكس هذا الوطي في الدبر لا كفارة فيه ولا يصح قياسه على  
الوطي في الحيض لان هذا الجنس ليس يجب قط ولا تعمل فيه الكفارة و  
لو وجبت فيه الكفارة لوجب في الزنا والواط بطنين في الاولى فهذه  
قاعدة الشارع في الكفارات وهي في غاية المطابقة للحكمة والعدل

فصل

فكأن من تمام حكمه ورحمته انه لم يأخذ الجناية من غير حجة كالمعصية  
في الاخرة الا بعد اقامته الحجة عليهم وجعل الحجة التي يأخذهم بها  
اما انهم كالاقرار او ما يقوم مقامه من اقرار الحال وهو يبلغ  
واصدق من اقرار اللسان فانه من اقامته عليه شواهد الحال الجناية  
كراحتة الخرقها وحبل من لزوج لها وجود المسروق في دار  
السارق وتحت ثيابه اولى بالعقوبة ممن قامت عليه شهادة اخاره  
عن نفسه التي تحتل الصدق والكذب وهو متفق بين الصحابة وان اقرار  
نازع فيه بعض الفقهاء واما ان تكون الحجة من خارج  
عنهم وهي البيعة واستنراط فيها العدالة وعدم التهمة فلا احسن في  
العقول والافطر من ذلك ولو طلب منها لم تقتض احسن من ذلك  
ولا اوفق منه للمصلحة انتهى كلام ابن القيم وقال في الاقناع وشرع التعزير  
يرفع المنع واصصلاح التاديب وهو واجب في كل معصية لا حد  
فيها ولا كفارة ويكون التعزير في الحبس والصفع والتوبيخ  
والعزل من الولاية وان راي الامام العفو عنه جاز قاله  
في المعني والشرح قال في المبدع ومعناه في الشرع ما كان  
من التعزير منصوصا عليه كوطي جارية امرأته او جارية  
مشتركة فيجب امثال الامر فيه وما لم يكن وراي الامام المصلحة



فيه واجب كالحق وان راي العفو جان للاخبار وان كان الحق ادي  
فطلبه لنزم اجابته وفي الكافي يجب التعزير في موضعين ورد الخبر  
فيهما وما عداهما لا اجتهاد الا امام فان جاء تاييها معترفا قد  
اظهر الندم والاقلاع جاز ترك تعزيره والاوجب انتهى وقدم في  
الانصاف ان المذهب وجوب التعزير مطلقا وان عليه حيا  
هذه الاصحاب وهو مقتضى كلام المصنف فيما سبق انتهى ولا  
يجوز قطع شيء مما وجب عليه التعزير ولا جرحه ولا اخذ  
شي من ماله قال الشيخ تقي الدين احمد بن تيمية وقد يكون التعزير  
بالنيل من عرضه مثل ان يقال له يا منافق وقد يكون  
التعزير باقامته من المجلس وقال التعزير بالمال سائغ اذا كان  
واخذا وقولا لابي محمد المقدسي لا يجوز اخذ المال اشارة منه الى  
التعزير بما يفعله الحكام الظلم والتعزير يكون على فعل المحرمات وعلى  
بلايا ترك الواجبات انتهى من الاقناع وشرحه ملخصا وقال ابن القيم  
ايضا في اعلام الموقعين في اخر شرحه على كتاب عمر لابي موسى  
الاشعري قول من خلعت نيت في الحق ولو على نفسه  
كفاه ما بينه وبين الناس ومن تزيت باليس في شأنه  
الله هاتان الكلمتان من كنوز العلم فالكلمة الاولى

منبع

منبع الخير واصله والثانية اصل الشر وفصله فان العبد اذا خلعت  
نيت له كان اسد معه فان اسد مع الذين اتقوا والذين هم  
محسنون وراسس التقوى والاحسان خلوص النية له في اقا  
الحق فاذا اقام العبد بالحق على نفسه وعلى غيره وكان قيامه تاييه  
وسد لم يقيم له شيء وقول من تزيت باليس في شأنه الله لما  
كان المتزيت باليس فيه ضد المخلص فانه يظهر للناس امر او هو  
في الباطن بخلافه عاملا اسد بتقيض قصده ولما كان المخلص  
يعجل الله له من الثواب اخلاصه الحلاوة والمجبة والمهابة في قلوب  
الناس عجل للمتزين باليس فيه من عقوبته ان شأنه الله بين  
الناس قول فان اسد لا يقبل من العباد الا ما كان له خالصا  
وللسنة موافقا قال الله تعالى الذي خلق الموت والحياة ليبلوكم ايكم  
احسن عملا قال الفضيل ابن عياض هو اخلاص العمل وصوابه  
فمن سئل عن معنى ذلك فقال ان العمل اذا كان خالصا ولم يكن صوابا  
لم يقبل واذا كان صوابا ولم يكن خالصا لم يقبل حتى يكون خالصا  
صوابا قال الخالص ان يكون له والصواب ان يكون على السنة  
ثم قراء فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملا صالحا ولا يشرك  
بعبادة ربه احدا انتهى الغلام الموقع في ملخصه الاول  
عنه <sup>عنه</sup> وانا الفقير الى الله سعيد بن يحيى وكثيره حديثه في بيان غرض الله  
ووالديه من سنة <sup>عنه</sup> وصلى الله على محمد وعلى الوصية وسلم آمين



مسألة الأولى هل يجوز بيع الزرع الأخضر بشرط جزئه في الحال بطعام  
معلوم موصوف من جنس ما يخرج منه أو من غيره حالا أو مؤجلا الجواب  
نعم يجوز لأن أصل البيع أحل ولا اشق باتفاء الثمانية رجل سلم  
على آخر دراهم في عيش الخمر فاجاب قال في الشرح لا يجوز بيع المسلم  
منه قبل قبضه بغير خلاف علمناه ولا اخذ غيره مكانه وبه قال أبو حنيفة  
والشافعي لقوله صلى الله عليه وسلم من أسلم في شيء فلا يصرفه إلى غيره  
رواه أبو داود وابن ماجه لكن قال ابن المنذر ثبت عنه ابن عباس أنه قال  
إذا أسلمت في شيء إلى أجل فإن أخذت ما أسلمت والاخذ عرض نقص  
منه ولا ترجع مرتين رواه سعيد انتهى ملخصا فقد علمت أنه لا يجوز  
أخذ غير المسلم لهذا الحديث إلا على قول ابن عباس بشرطه لكن يخرج  
من هذا أن يكون الحيوان بطعام من جنس ما أسلم فيه من أخذ المسلم فاذا  
حل الأجلان تقابضا فهذا جائز الثاني إذا تخام خصمان الخمر فاجوب  
إذا الدعا على شخص وليس له بينه فحلف المدعى عليه ثم وجد المدعي  
البينة هل تقبل نعم لقول عمر البينة الصادقة أحب إلى من اليمين الفا  
جره ولأن اليمين تقطع لخصوصية حاله ولا يسقط الحق فسيم  
البينة بعد اليمين انتهى كلامه والله أعلم وهذا المفتي به وقد أوردنا  
في شرح الإرشاد للشافعية وصلى الله على محمد وآله وسلم

سؤال ما معنى قولهم في باب صلاة الكسوف ووقتها من حين الكسوف  
إلى حين التجلي هل المراد شروع في التجلي فتفوت الصلاة بزيادة  
التجلي أم لا تفوت إلا بالتجلي التام الجواب بل المراد التجلي التام ولا  
عبرة بزيادة التجلي مع بقاء الكسوف نص على ذلك المالكية والشافعية  
لشافعية والحنابلة أما كلام المالكية فقال الشافعي في شرح خليل  
عند قول المصنف وإن تجلت في اثنتيها قوله تجلت أي جميعها فلو  
تجلى بعضها امتت على صفتها ولو تجلى بعضها قبل الشروع فيها  
أقاموها رغبة في أكملها كما لو انكسف بعضها ابتداء انتهى كلامه  
وأما كلام الشافعية فقال المزجد في العباب فرع لقوت صلاة  
الكسوف بالانحلال التام يقينا لأن شكر فيه وقال في كثر المحتاج في  
تحقيق المنهاج وتفوت صلاة كسوف بالانحلال ولو تجلى بعضها  
فله الشروع في الصلاة للباقي كما لو كسف منها الأذلك القدر انتهى  
وأما كلام الحنابلة فقال في شرح الاقتاع وإن تجلى السحاب عن  
بعضها أي الشمس وكذا القمر فزاد صافيا لا كسف عليه صلوا صلاة  
الكسوف لأن الباقي لا يعلم حاله والأصل بقاؤه وإن تجلى الكسوف  
قبلها لم يصل وإن خف قبلها شرع وأوجب انتهى كلام الشافعي قائل  
قوله وإن خف قبلها شرع وأوجب وتأمل قول الشافعي ولو تجلى بعضها  
قبل الشروع فيها أقاموها رغبة في أكملها وتأمل كلام المزجد وكلام  
الكرمي في كثر المحتاج في قوله لو تجلى بعضها فله الشروع في الصلاة للباقي  
لأنه لا يتقدم أحد منهما على الآخر وكيفية حديثه عن الله وصلى الله على محمد وآله وسلم



باسم الرحمن الرحيم فائدة في تحريم علامة الحرير في القنزعة ونحوها وسبب  
 الغفلة عنها عدم استحضارنا أنها علم حريم وانها مما نهى عنه رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم ونبينا خبر ان لبس الحرير حرام على الرجال وان من لبسه  
 في الدنيا لم يلبسه في الآخرة ولم يرخس الا في موضع اصبعين او ثلاثا واربع  
 هذا ثابت عندنا صلى الله عليه وسلم في احاديثه صحيحة ليس لها معارض في الصحيح  
 عن ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من  
 لبس الحرير في الدنيا لم يلبسه في الآخرة وعن انس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 من لبس الحرير في الدنيا فلن يلبسه في الآخرة رواه البخاري ومسلم وعن ابي موسى  
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال احمل الذهب والحرير للامانة من امتي وحرم على ذكورها  
 قال الترمذي حديث صحيح وفي صحيح البخاري عن حذيفة قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 الله عليه وسلم عن لبس الحرير والديباغ وان يجلس عليه وفي الصحيحين ايضا عن عمر  
 قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس الحرير الا هكذا اورفع لنا رسول الله  
 صلعم اصبعيه الوسطى والسيابة وضما وفي صحيح مسلم عن ان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس الحرير الا موضع اصبعين او ثلاثا واربع فنهذه  
 احاديث صحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم في النهي عن لبس الحرير الا في  
 هذا القدر اليسير وهو موضع اصبعين وفي الحديث الذي عند مسلم  
 او ثلاثا واربع وما زاد على ذلك فلا يباح ويكون عندكم معلوم اننا طالعنا  
 كتب الحديث وشروحها وكلام السلف والائمة فوجدنا كلامهم على  
 ما ذكرناه وهو ان الحرير ليس حراما على الرجال الا موضع اصبعين او ثلاثا  
 او اربع ونص الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة وغيرهم

القنزعة يغفل عنها هالكة الطول مع

على ان

على ان علم الحرير لا يجوز الزيادة فيه على اربع اصابع واختلفوا فيما  
 دون الاربع فبعضهم يقول للجوز الزيادة على اصبعين وبعضهم  
 يقول بجوز الى اربع اصابع مضمومة واما ما زاد على اربع الاصابع  
 فلا يباح وكذا لكوننا جيف الجوخة وسناجيف القبا وامتاله والكلاه  
 والطربوش كل هذا حكم العلم لا يجوز الزيادة فيه على اربع اصابع  
 فمن زاد على القدر الذي رخص فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد استاء  
 وتعدى وظلم ويكون عندكم معلوم ايضا ان علامة القنزعة مثل القنز  
 ية ما يزداد فيها على قدر اربع لان الحكم عند اكثر اهل العلم على ما ظهر من  
 الحرير فاذا كان الظاهر الحرير والسدى فظن فهو عندهم مثل  
 الحرير الخالص لانهم يعتبرون الظهور ولا يعتبرون الوزن ومن  
 اعتبر الوزن فقد خالف ظواهر الامة واستدلوا على ذلك بان النبي صلى  
 الله عليه وسلم نهى عن حلة السراويل نهى عن القسي وهو ثياب مضلعة بالحرير  
 فنهى عنها ولم يعتبر الوزن بل جعل الحكم للظهور فالذي توصيكم به تقوى  
 الله وطاعته وطاعة رسوله فيما امر به وفيما نهى عنه قال الله تعالى فلا وربك  
 لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت  
 ويسلموا تسليما فاقسم سبحانه بنفسه الكريمة انهم لا يؤمنون حتى يحكموا  
 رسوله في جميع امور الدين ويرضوا بحكمه ويقبلوه باشتراح الصدور  
 وعدم الحرج وهو الضيق فيقال له بالقول والرضى والانقياد وال  
 تسليم ولو خالف هوى الانسان والعادة التي نشأ عليها ولا يعارضه  
 يقول احد من الناس او فعله ومن اشد ما يكون خطرا على الانسان كلام



اللسان مثل ان يقول العلامة ما توها بخادئة وليسها فلان وليسها فلا  
وهذا امر عظيم وخطره خطر كبير وتحتسبون ههنا وهو عند الله عظيم  
والواجب على من سمع حكم الرسول صلى الله عليه وسلم المبادرة الى طاعته فيما  
امر والانتها عما عنده زجر فلا يحل له ان يعارض كلام الرسول بكلام احد  
ولا يفعل وكل واحد ولو هو من اعلم الناس يؤخذ من قوله ويترك الا الرسول  
الله صلى الله عليه وسلم قال بن عباس رضي الله عنهما للذي عارض الحديث يقول  
اي بكرو عمر بنوشك ان ينزل عليكم حجارة من السماء اقول قال الله ورسوله  
وتقولون قال ابو بكر وعمر وقال الامام احمد عجب لقوم عرفوا الاسناد  
وصحتهم يذهبون الى رأي سفيان واسم يقول فليجزر الذين يخالفون  
عن امره ان تصيبهم فتنة او يصيبهم عذاب اليم انذري ما الفتنة الفتنة  
الشرك لعله اذا رد بعض قوله ان يقع في قلبه شيء من الزيف فيهلك  
فالواجب على الانسان حفظ لسانه عما يهلك وهو لا يدري كما  
في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الرجل ليتكلم بالكلمة من سخط  
الله لا يلقي لها بالاً يهوي بها في النار ابعد مما بين المشرق والمغرب  
واما من كان عنده علم عن الله تعالى او عن رسوله صلى الله عليه وسلم في هذه  
المسئلة او في غيرها فيعرضه علينا ونقبله ونرجع الى الحق فان الرجوع  
الى الحق خير من التنادي في الباطل ونشأ اليك العظماء بهدنيا وايام  
الصراط المستقيم صلى الله عليه وعلى محمد واله وصحبه وسلم نقلها وصحها  
حسين وابراهيم وعبد الله وعلي والشيخ واحمد بن ناصر بن عثمان وكتبها  
وجميع ما سطر قبلها وحرر من الرسائل سعد بن بهان بن سعيد بن منصور  
عفى الله عنه عنه وكرمه من عظمائه



مكتبة المصطفى الإلكترونية

[www.al-mostafa.com](http://www.al-mostafa.com)

[www.مكتبةالمصطفى.com](http://www.مكتبةالمصطفى.com)

Source / المصدر :



KING SAUD  
UNIVERSITY

<http://makhtota.ksu.edu.sa>